A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/516
13 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٠٤ (هـ) من جدول الاعمال

الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ : الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٣	٢
ثانيا - التوصيات	٤ -٢٨	٢
ألف - المرأة والتنمية الريفية القابلة للاستمرار ..	٧ -١٧	٤
باء - إدماج المرأة في السياسات الانمائية العامة وبرامجها ومشاريعها	١٨-٢١	٧
جيم - دور المجتمع الدولي	٢٢-٢٨	٨
ثالثا - المسائل الرئيسية والخيارات السياسية فيما يتعلق بالمرأة الريفية	٢٩-٥٠	١١
ألف - الدروس المستخلصة من الثمانينات	٣٠-٤١	١١
باء - القضايا الجديدة	٤٢-٥٠	١٥
المرفق : النتائج والتوصيات الرئيسية للحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والتنمية الريفية : البرامج والمشاريع ، فيينا ، ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩		١٨

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ، في قرارها ١٠٦/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، أن يعد بالتشاور مع الدول الأعضاء ، تقريرا شاملا عن المركز الراهن لحالة المرأة الريفية وعن احتمالات تحسنها مع إيلاء اهتمام خاص إلى ما يلي :

(أ) مشاركة المرأة الريفية في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والحياة السياسية ؛

(ب) المسائل المتعلقة بممارسة المرأة الريفية لحقوقها ؛

(ج) دور التعاونيات الزراعية في تحسين حالة المرأة ؛

(د) الإصلاح الزراعي وعلى الأخص لصالح المرأة الريفية بهدف تحسين حالتها ؛

(هـ) القضاء على الأمية في صفوف المرأة الريفية والارتقاء بمستواها التعليمي ؛

(و) مساعدة المرأة الريفية في تحسين حالتها ؛

٢ - وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ عمّم الأمين العام على جميع الدول الأعضاء استبيانا . وتلقى ردودا من ٤٥ حكومة هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرتغال ، بلجيكا ، بولندا ، بيرو ، تركيا ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، جامايكا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، السويد ، الصين ، عمان ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، قبرص ، الكاميرون ، كندا ، كوبا ، كينيا ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، اليابان ، اليونان . وجرى تحليل هذه الاستبيانات وتقديمها إلى الحلقة الدراسية الدولية عن المرأة والتنمية الريفية : البرامج

والمشاريع التي عقدت في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٨ . ونظرت الحلقة أيضا في دراسات إفرادية أعدها خبراء وطنيون . ووضعت توصيات الحلقة في الحسبان المعلومات المقدمة في التحليلات والدراسات الافرادية .

٣ - ولكي توضع نتائج الحلقة الدراسية في هذا التقرير ، اقترح الأمين العام على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يُقدَّم ذلك التقرير مباشرة إلى الجمعية العامة (E/1989/70) . وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ذلك في مقرره ١٣٠/١٩٨٩ . وترد وفقا لذلك نتائج وتوصيات الحلقة الدراسية في مرفق هذا التقرير .

ثانيا - التوصيات

٤ - في ١٩٨٥ ، شكلت المرأة الريفية قرابة ٦٠ في المائة من المجموع الكلي لنساء العالم و ٧٠ في المائة من عدد النساء في البلدان النامية . كما شكلت المرأة كذلك خُمسي السكان النشطين اقتصاديا في القطاع الزراعي الذي اضطلعت فيه بدور خاص بوصفها منتجة للأغذية .

٥ - وتتجه الزراعة في البلدان النامية إلى الاتسام ببنية مزدوجة تنطوي على جزء حديث ينتج في المقام الأول من أجل التصدير ، أما الجزء الأوسع والأكثر تقليدية فينتج للاستهلاك المحلي . وقد أدى المستوى الأدنى لتنمية القطاع التقليدي إلى نقص في الأغذية استحكم في كثير من البلدان التي اضطرت إلى الاختيار بين حالتي الجوع أو اللجوء إلى استخدام النقد الأجنبي النادر للواردات من الأغذية . ويعتبر الفقر في الريف سببا رئيسيا للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، كما أنه يشكل عقبة في طريق تطوير الانتاج الصناعي المحلي . والمرأة هي العنصر الرئيسي في هذا القطاع الزراعي التقليدي باعتبارها مصدرا لليد العاملة ، كما أنها تولت منذ عهد قريب جدا ، نتيجة لهجرة الرجال ، مهام الاشراف على إدارة المزارع . وبدون معالجة حالة المرأة الريفية تكون هناك عقبات أمام التنمية الريفية وبالتالي أمام التنمية الوطنية في نطاقها الأوسع .

٦ - والنتائج التي توصل إليها الخبراء والمقدمة في المرفق تعكس هذا الرأي . ويود الأمين العام أن يؤكد على بعض النقاط التي أثارها الخبراء .

ألف - المرأة والتنمية الريفية القابلة للاستمرار

٧ - كانت التنمية الريفية موضع اهتمام الحكومات والمجتمع الدولي لعديد من السنوات ، وقد اكتُسبت خبرة كبيرة من خلال مجموعة كبيرة من المشاريع والبرامج . وتم التسليم أيضا بأن التنمية الريفية عليها أن تستجيب للاهتمامات الاجتماعية . بيد أنه كان هناك أيضا اتجاه إلى افتراض أن التنمية الريفية لا تُفرِّق بين الجنسين . والواقع أن ثمة أدلة متزايدة توحي بأن المرأة الريفية تلعب في هذه العملية دورا مختلفا عن دور الرجل الريفي . وحين لا تؤخذ هذه الاختلافات في الاعتبار في تخطيط التنمية الريفية فإن احتمالات النجاح تتضاءل إلى حد كبير . ومن الممكن مشاهدة ذلك فيما يتعلق بإصلاح الأراضي حيث سمحت التدابير باستفادة الرجال بصورة غير متكافئة على افتراض أنهم رؤساء الأسر المعيشية وحيث يتم ذلك على حساب زوجاتهم بصفة غالبة عن طريق حرمانهن من الحقوق التقليدية في امتلاك الأراضي واستغلالها . كما تلاحظ هذه الحالة أيضا من خلال ادخال التكنولوجيا وقصر فرص الوصول إليها على الرجل فحسب . ولم يكن من شأن ذلك فقط استبعاد المرأة من بعض أنواع الأعمال الريفية ، بل أن هذه الحالة أفضت إلى تقليص إسهام المرأة في الانتاج الريفي . وتتمثل الدروس المستخلصة من هذه الحالة بأنه إذا قُدّر للتنمية الريفية أن تكون فعّالة وناجحة ، فيجب أن يُسلَّم تخطيطها تسليما تاما بدور المرأة واحتياجاتها وامكانياتها . وهذا يتضمن تقديم الدعم بطريقة دائمة لاستراتيجيات المرأة الموجهة للتغلب على الصعاب التي تواجهها في أنشطتها الزراعية وغير الزراعية .

١ - القابلية للاستمرار

٨ - كان البدء في تنفيذ السياسات والمشاريع التي تستهدف تعزيز التنمية الريفية أيسر من مواصلة هذه السياسات والبرامج . وفيما يتوصل القسم الأعظم منها إلى تحقيق نجاحات في بداية انطلاقها ، فإنها كثيرا ما تتوقف عن الاستمرار . ومن أجل أن يكون أي نشاط اقتصادي فعالا ومرضيا على المدى البعيد ، لابد أن تتوافر له قابلية الاستمرار . وهذا صحيح بالنسبة للتنمية الريفية من ناحيتين مختلفتين : بالنسبة للانتاج الزراعي ككل ، وفيما يتعلق بالمشاريع المدرة للدخل بوجه خاص .

٩ - ففيما يتعلق بالانتاج الزراعي ككل ، تعني القابلية للاستمرار أن عوامل الانتاج (الخصوبة الطبيعية للأرض والمياه والغابات) يتعين تجديدها بصورة منتظمة . وذلك يستدعي الحفاظ على التربة والتدابير الحرجية التي ينبغي أن تتم بوصفها عملية

روتينية وتحديد نظم الزراعة التي تحمي البيئة . ويجب أن تشارك المرأة بوصفها مزارعة وجامعة أخشاب في تصميم وتنفيذ هذه الأنواع من البرامج .

١٠ - وقد لوحظ أن المشاريع الهادفة إلى توليد الدخل ، ولاسيما المصمم منها للمرأة ، قد تعرضت لنقد كثير في الفترة الأخيرة بسبب قصورها عن المبادرة إلى تحقيق عملية النمو الذاتي . فقد توقف عدد كبير من الأنشطة التي نهضت بها المشاريع بسبب انتهاء مواردها بتمويلها الخارجي ، وقد أدى ذلك لدى الجماعات المستفيدة إلى اتساع الشعور بالاحباط وعدم الثقة في التدخل الخارجي .

١١ - ومن أجل ضمان قابلية الاستمرار بالنسبة للمشاريع المدرة للدخل ، ينبغي إيلاء عناية خاصة خلال صياغة كل مشروع للترتيبات المؤسسية فيما يتعلق بالاضطلاع بالأنشطة التي تبدأها هذه المشاريع . كما يتعين أيضا تمويل هذه المشاريع بصورة متكافئة . وليست هذه الحال في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالمشاريع المصممة من أجل المرأة والتي لا يرد فيها ذكر للجانب الرئيسي من القوة العاملة في ميزانية المشروع على أساس أن الأداء سيستكمل عن طريق متطوعين . بينما يتعين صياغة هذه المشاريع بالنسبة لمشاركة المرأة المستفيدة أيضا وطبقا لقاعدة بيانات محددة تتناول الرجل والمرأة يتم جمعها خصيصا لهذا الغرض . وينبغي الاضطلاع بالدراسات التمهيدية ودراسات الجدوى ، ولاسيما في موضوع المشاريع الاستثمارية ، وتوجيه العناية إلى اختيار النظراء الوطنيين المناسبين .

٢ - استراتيجيات المرأة للتغلب على مصاعبها

١٢ - واصلت المرأة الريفية ، في كفاحها اليومي من أجل البقاء ، الذي زادت من صعوبته الحالة الاقتصادية الراهنة اتباع استراتيجيات بارعة وخلاقة . وتؤكد هذه الاستراتيجيات في كثير من الأحيان على الجماعات الطوعية والشبكات والجهود الذاتية ، وتعتمد على مزيج من الأنشطة الاقتصادية في الزراعة والصناعة مما يتم تنفيذه من جانب مختلف أفراد الأسرة في المناطق الريفية وفي المدن طبقا لوضع كل منهم في دورة الحياة . وينبغي أن تقدم استراتيجيات التنمية الريفية الدعم لهذه الاستراتيجيات المتعلقة بمواجهة مصاعب المرأة .

١٣ - بيد أنه ينبغي أن يولى الاهتمام فقط ، في معرض الأخذ بهذه الطرق ، إلى ترويج هذه الأنشطة التي لم يفت أوانها والتي لن تستبعدها التنمية تلقائيا . كما أن

المشاريع المدرة للدخل المكرسة للمرأة تساعدها في أحوال كثيرة أيضا على القيام بمهامها التقليدية عن طريق تقنيات تقليدية وغير تنافسية . وعلى هذا يصبح من الضروري أن تبادر الحكومات والمنظمات الدولية إلى تقوية استراتيجيات للتغلب على المصاعب تكون قادرة على المنافسة والاكتفاء الذاتي على المدى البعيد .

١٤ - ورغم أن الاعتراف باستراتيجيات المرأة للتغلب على المصاعب مسألة هامة ، فإنه لن يكون من الأمور الواقعية الإتكال بشدة على قدرة المرأة الريفية بمفردها على حل المشاكل القائمة بالنسبة لها ولأسرتها ، وهي المشاكل التي تفاقمت قبل نشوء الحالة الاقتصادية الصعبة الراهنة . وقد أشارت الدراسات التي تتناول الأثر المتباين للجوع والجفاف على المرأة والرجل في العائلات الفقيرة إلى أن المرأة هي التي كثيرا ما يتوقع منها أن تجد طريقة للاضطلاع بالواجبات في حالة غياب أعضاء الأسرة أو تعرضهم للبطالة ، وقد برهنت كثير من النساء على قدرتهن على ذلك في ظل أكثر الظروف صعوبة . بيد أن هناك حدا للطاقات الفردية ولاسيما في حالة تدهور صحة الفرد وعدم وجود معلومات ودعم خارجي ملائمين .

٣ - التصنيع الريفي

١٥ - خلال العقود الأربعة الأخيرة ، حصلت زيادة في العمالة الزراعية في البلدان النامية على النقيض تماما مما ذهبت إليه بعض التوقعات . فقد كانت هناك تخوفات بأن التحديث الزراعي سيؤدي إلى الزراعة الآلية ويقلص بالتالي الطلب على اليد العاملة الأجيرة ، وأن الفلاحين سوف لن يكونوا قادرين على الصمود أمام منافسة القطاع الحديث وسيختفون ببطء . وعوضا عن ذلك ، غيَّر التحديث من تكوين الطلب على العمل وزاد من عدد العمال الموسميين وذوي المهارات . وارتفعت في الوقت ذاته نسبة استيعاب العمال في القطاع الفلاحي الصغير بسبب يتصل بالضغط السكاني أكثر من اتصاله بمتطلبات الانتاج . كما أن تدفق فائض السكان الزراعيين على قطاع الصناعة قد حدث ببطء يقل عما كان مرتقبا .

١٦ - وقد لاح احتمال قوي باستمرار هذا الاتجاه . فالقوى العاملة الاضافية التي ستدفع إلى الأسواق بسبب النمو السكاني السريع سوف لا تجد العمالة المناسبة في الزراعة في المستقبل القريب . وعلى هذا ينبغي أن يستند جانب من حل مشكلة العمالة في المناطق الريفية في البلدان النامية إلى توسيع العمالة غير الفلاحية في قطاعي الصناعة والخدمات .

١٧ - وفي الوقت الحاضر ، تعتبر فرص العمالة الصناعية في المناطق الريفية ضئيلة جدا . ولابد من ترقيتها عن طريق تقديم ائتمانات ومساعدات تقنية للأعمال التجارية الصغيرة ، وسن قوانين لصالح صغار منظمي المشاريع ، وعن طريق تدريب موظفي ومديري هذه الأعمال التجارية في ميدان المهارات الفنية والادارية ومسك الدفاتر . وبذلك يصبح من المهم للغاية جعل هذه الفرص متاحة للمرأة على أساس أنها سياسة معتمدة في هذا المجال .

باء - إدماج المرأة في السياسات الإنمائية العامة وبرامجها ومشاريعها

١٨ - استهدفت السياسات والبرامج في فترة السبعينات ، وفي وقت مبكر من الثمانينات ، تعزيز الأنشطة الاقتصادية للمرأة التي كانت مصممة في كثير من الأحوال من أجل المرأة بصورة خالصة . وتمثل أحد أسباب ذلك في أن التخطيط الإنمائي الشامل والقطاعي كان قد تجاهل بوجه عام احتياجات المرأة ومتطلباتها . وكانت السياسات والبرامج المكرسة للمرأة فقط تعتبر وسيلة لتحقيق مصالح المرأة وجعل واضعي السياسات مدركين لدور المرأة الخاص في الاقتصاد . ومن الملائم الآن العمل على إعادة تقييم النهج . فالتجارب المتراكمة على مدى عقدين تقريبا في مجال تصميم وتنفيذ مثل هذه المشاريع ، ونتائج البحث الهام المكرس للدور الذي اضطلعت به المرأة في الميدان الاقتصادي قد نشرت على أوسع نطاق وطنيا ودوليا . وأصبح واضعو السياسات من جرّاء ذلك أكثر استجابة لطلبات المرأة ومدركين مدى الإسهام المحتمل للمرأة في عملية الانتاج . وقد أدت المشاريع المصممة للمرأة إلى استكمال أداء مهمتها في إقناع واضعي السياسات باحتياجات المرأة ولكن أصابها نجاح أقل في مجال تحسين مركزها الاقتصادي ، وأن هذه الأنشطة تكون هامشية في تأثيرها لدى مقارنتها بالتخطيط الإنمائي على الأصعدة الوطنية . ومن ثمة فإنها تلقت دعما سياسيا وماليا محدودا . كما أنها تتجه ، بالاضافة إلى ذلك ، نحو ترسيخ التمييز بين موارد الرجل والمرأة ودورهما القائم على عدم المساواة . وظهر لبعض الوقت تفضيل لإدماج اهتمامات المرأة في السياسات والبرامج الرئيسية .

١٩ - والخطر الكامن في الإدماج في التيار العام هو أنه يمكن أن يعني ، إذا لم يرافقه رسم دقيق ، اختفاء شواغل المرأة عن طريق افتراض أنها ليست متميزة عن شواغل الرجل . وتتطلب كفالة عدم حدوث ذلك عناية بالاستعانة بالمعلومات المتاحة عن الفوارق بين الجنسين لدى تصميم المشاريع للمجتمعات الريفية والاقتصاد الريفي

ورصدها وتقييمها . كما أنها تتطلب أجهزة مؤسسية لتوفير تلك المعلومات المستقاة من مصممي البرامج والمشاريع ومنفذيها ومن المستفيدين المقصودين بها .

٣٠ - ومن أجل كفالة سير عملية الإدماج في التيار العام ، تكون المشاريع المصممة خصيصا للمرأة مطلوبة لتضييق الفجوة بين الاستراتيجيات : ومثال ذلك عندما تكون الممارسة المحلية شديدة المقاومة لاجتماع الذكور والاناث من غير الاقرباء في الاماكن العامة ، وعندما يكون تقسيم العمل السائد على أساس الجنس يحتم قيام المرأة فقط ببعض المهام ، وعندما تحتاج الفتيات والنساء إلى برامج خاصة للتغلب على نواحي التمييز التي كانت قائمة في الماضي ومساعدتهن على اللحاق بالرجل ، ففي هذه الظروف ، وغيرها من الظروف المماثلة ، تكون المشاريع المصممة للمرأة فقط هي المشاريع الملائمة .

٣١ - ومن أجل ضمان وضع الاهتمامات المتعلقة بالمرأة في الحسبان في المشاريع العامة ، يكون أيضا من اللازم تقوية الجمعيات النسائية الطوعية والمنظمات الرسمية . ومنح هذه المنظمات سلطات أوسع يزيد احتمال بلوغ الغاية فعلا من المشاريع الرئيسية المصممة لمواجهة احتياجات المرأة واستخدام إمكانياتها .

جيم - دور المجتمع الدولي

٣٢ - إذا كان من المتعين أن تكون التنمية الريفية مستندة بصفة رئيسية إلى التعاون بين الأسر الريفية على الصعيد المحلي وبين الحكومات الوطنية ، فهناك دور للمجتمع الدولي يتمثل في تقديم المساعدة والدعم للمبادرات المتخذة من جانب السلطات الوطنية والهيئات المحلية عن طريق توفير المعونة المالية والتقنية للحكومات الطالبة . وقد تختلف الأشكال التي يتخذها هذا التعاون ، وهو قد يغطي مختلف الاجراءات القطاعية والمتعددة القطاعات التي تستلزمها التنمية . وقد اشتمل تقرير الخبراء على كثير من التوصيات المحددة ، ومن بينها توصيتان بالذات يمكن للأمم المتحدة نفسها أن تنفذهما فورا وهما : (أ) تدريب الموظفين وغير ذلك من التدابير اللازمة لتقوية الأجهزة الوطنية ، (ب) تحسين البيانات المتاحة لصانعي القرارات بغية تحديد السياسات المتكاملة والمشاريع الإنمائية التي تأخذ في الاعتبار التام شواغل المرأة .

١ - التدريب والأجهزة الوطنية

٣٣ - عهدت استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[(١)] إلى الأجهزة الوطنية بمهام حاسمة تتمثل في مساعدة الحكومات الوطنية على وضع سياسات وبرامج تشجع النهوض بالمرأة ، ودعم المنظمات التطوعية النسائية لكي تحقق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ورغم أن الأجهزة الوطنية موجودة في أغلبية الدول الأعضاء ، إلا أن فعاليتها تختلف اختلافا كبيرا . فتلك الأجهزة تقع عادة ، في العواصم الوطنية حيث تكون فعاليتها أكبر منها في المناطق الريفية ، ولكنها لا تكون قريبة من مراكز السلطة دائما كما أنها لا تتكون دائما من عاملين يضمون كامل طائفة الاختصاصات . وهي تفتقر عادة ، الى الدعم المؤسسي أو المالي اللازم لتأدية المهام المنوطة بها . وقد لا تتمكن ، نتيجة ذلك ، من الحصول على المعلومات اللازمة وتعبئتها لإعادة توجيه التخطيط الوطني وإعادة صياغة المشاريع بصورة تأخذ احتياجات المرأة في الاعتبار . وغالبا ما تكون تلك الأجهزة الوطنية غير قادرة على توفير التوجيه اللازم لتقرير السياسات أو على تقديم الدعم المطلوب لوضع المشاريع ورصدها وتقييمها في المناطق الريفية .

٣٤ - وينبغي القيام بتعزيز القدرات التقنية لتلك الأجهزة ، إذا ما أريد أن تؤدي مهامها بصفة مرضية . ويعتبر تدريب تلك الآليات على تجميع البيانات الخاصة بكل جنس وتشغيل نظم المعلومات ، من الأمور الملحّة للغاية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الأجهزة الوطنية بتوفير هذا النوع من التدريب لها .

٣٥ - ويتسم تدريب الجهات المتخذة للقرارات على الصعيد الوطني بأهمية أساسية أيضا . وتعتبر الميزانيات ذات الاعتمادات القليلة ، كما يعتبر الجهل بما تؤديه المرأة من أدوار ، من الأسباب التي تؤدي إلى إخفاق المشاريع المصممة لإدرار الدخل للمرأة ، وإلى عدم إيلاء السياسات والمشاريع العامة اهتماما خاصا لاحتياجات المرأة . ويرجع ذلك ، الى حد معين ، إلى عدم تحمس العديد من مقرري السياسات في الوكالات المعنية بتقديم المساعدة الانمائية والحكومات الوطنية للسياسات والمشاريع المعنية بالمرأة . وقد يساعد التدريب على تعديل هذه المواقف بإظهار أنماط توزيع الدخل المختلفة بين الزوجين في بلدان متعددة وما ينجم عن ذلك من ضرورة تدعو المرأة والرجل إلى ضمان دخل مستقل . وقد تبين أيضا أن المشاريع التي تأخذ اهتمامات المرأة في الاعتبار قد تكون أيضا مشاريع ناجحة على غرار المشاريع الأخرى ، بل وقد تفوقها نجاحا في بعض الأحيان ، على نحو ما هو عليه الحال في خطط الائتمانات

الدورية . وينبغي أن يتم تحديد مضمون هذا التدريب لكل بلد بمفرده ووفقا لاحتياجات التدريب المختلفة لمقرري السياسات . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في مجال تدريب المدربين ليس فقط فيما يتعلق بجوهر المسائل المتعلقة بالمرأة بل أيضا في مجال تقنيات ووسائل ونهج ومواد التعليم .

٣٦ - وتعتبر المعلومات الخاصة بالمشاريع الناجحة في تعزيز التنمية الريفية والنهوض بالمرأة في الأرياف ، من المواد التعليمية الهامة للغاية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في إعدادها .

٢ - تحسين مستوى المعرفة وقاعدة المعلومات

٣٧ - هناك شعور منتشر بين مقرري السياسات بأن البحوث اللازمة للتخطيط بصورة جيدة متوفرة بالفعل ، وهناك بعض ما يبرر ذلك . فلقد تم اعتبارا من سنة ١٩٧٥ إنجاز عدد كبير من الأعمال بشأن نصيب المرأة في الأنشطة الاقتصادية والمنزلية ، وأسهم ذلك في نشر الوعي حول ما للمرأة من مساهمة كبيرة في الاقتصاد . ولكن ما زال يفتقد بدرجة كبيرة الى البحث التطبيقي من النوع اللازم لتحديد السياسات المتكاملة ولتصميم المشاريع الانمائية العامة . وينبغي تجميع بيانات خاصة بكل جنس على حدة بشأن أنماط اتخاذ القرارات داخل الأسر المعيشية ، ومصادر الدخل وقدره ، نقديا وعينيا ، بالنسبة للذين يعملون في المزارع أو في غير المزارع ، وأنماط الانفاق ، بالاضافة الى تجميع بيانات عن تقسيم العمل في الأسر المعيشية وفي الأنشطة الانتاجية . وسوف تتيح تلك البيانات ، لمصممي المشاريع ، إمكانية تحديد الأنشطة التي ينبغي أن ينجزها المستفيدون من الرجال والنساء ، وتقدير الفوائد التي تعود بها على كل منهما .

٣٨ - وتشكل التكلفة عقبةً هامةً تعوق عملية تجميع تلك البيانات وتحليلها . لذا فإنه من المهم القيام بتطوير نهج لجمع البيانات تكون قليلة التكاليف وعالية الموثوقية في آن واحد . وفي حين يتعين أن تنجز على الصعيد الوطني البحوث المتعلقة بوضع السياسات وتصميم المشاريع التي تولي اهتماما الى احتياجات المرأة ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الأجهزة الوطنية ومراكز التنسيق في الوزارات التنفيذية باقتراح منهجيات قليلة التكلفة وموثوقة لجمع البيانات . وينبغي تجميع أعمال البحث المنجزة وتعميمها تعميما واسع النطاق من خلال الحلقات الدراسية ، واجتماعات أفرقة الخبراء ، وبعثات المساعدة التقنية المرسلة للبلدان النامية . وينبغي انجاز بحوث اضافية حسب ما يقتضيه الحال .

ثالثا - المسائل الرئيسية والخيارات السياسية فيما يتعلق بالمرأة الريفية

٢٩ - نوقش العديد من المسائل المتعلقة بحالة المرأة الريفية في تقرير الامين العام المقدم الى لجنة مركز المرأة في سنة ١٩٨٨ (A/CN.26/1988/4) . واستطاعت الحلقة الدراسية الدولية ، استنادا الى تلك المعلومات وإلى الردود الوطنية الواردة عن الاستبيان ، تحديد عدد من المسائل ذات الاهمية التي يمكن تصنيفها بين المسائل الناجمة عن الخبرة المكتسبة على الصعيدين الوطني والدولي خلال الثمانينات والتي من المتوقع أن تطرح أيضا خلال العقد القادم .

ألف - الدروس المستخلصة من الثمانينات

١ - الاعتراف بأهمية المرأة من الناحية الاقتصادية

٣٠ - يعتبر الاعتراف بما للمرأة من مساهمة كبيرة في ميدان الاقتصاد ، من أهم الانجازات التي توصلت إليها الأبحاث المتعلقة بالمرأة الريفية المضطلع بها الى حد كبير بفضل عقد الامم المتحدة للمرأة . ولقد أكدت ذلك أغلبية الردود الواردة عن الاستبيان . وأشارت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى أن النساء كن يشكلن في سنة ١٩٨٥ ، ٤٢,٣ في المائة من السكان ذوي النشاط الاقتصادي في افريقيا ، و ٣٨,٤ في المائة في الشرق الاقصى ، و ٣٨,١ في المائة في الشرق الادنى ، و ١١,٩ في المائة في امريكا اللاتينية ، و ٤٦,٠ في المائة في بلدان آسيا ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، و ٤٠,٥ في المائة في غيرها من البلدان النامية ، أي ما مجموعه ٣٧,٧ في المائة لكافة البلدان النامية .

٣١ - ولقد تم تسجيل تلك المعدلات المرتفعة رغم الحقيقة الشائعة المتمثلة في أن تقدير عدد النساء اللواتي يعملن في مجال الزراعة غالبا ما يكون دون المعدل الحقيقي بسبب عدم سلامة تعريف مفهومي العمل والعمال ؛ وما ينجم عن ذلك من تحيز لدى من يجري المقابلة ؛ وتعدد أدوار المرأة الذي قد يؤثر على الردود المقدمة لمن يجري المقابلة ؛ والعمالة الموسمية . ولقد أسفرت الدراسات الجزئية المضطلع بها في كافة المناطق والتي أعيد فيها توجيه الاسئلة للنساء ، عن أرقام بالنسبة للنساء اللواتي يقمن بنشاط اقتصادي أعلى بكثير من الارقام المسجلة في مختلف التعدادات . ويدفع ذلك الى الاعتقاد بأن النساء يشكلن في افريقيا ، على سبيل المثال ، الاغلبية الكبرى من

السكان الذين يقومون بنشاط اقتصادي في مجال الزراعة ، حيث يشكلن ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من هؤلاء السكان في معظم البلدان . ويعود ذلك ، إلى حد معين ، إلى ارتفاع نسبة الرجال المهاجرين الى المدن ، مما يؤدي الى ترأس النساء للأسر المعيشية من الناحية الفعلية وقيامهن بإدارة مزارعها .

٣ - بعض العناصر المهمة في مجال السياسة : التعاونيات والاصلاح الزراعي

٣٢ - تعتبر التعاونيات كما يعتبر الاصلاح الزراعي من بين أكثر الوسائل فعالية لتعزيز التنمية الزراعية . ولقد تم بذل جهود لتأمين اشتراك المرأة فيها . ولكن غالبا ما تفتقر تعاونيات النساء دون غيرهن الى رأس المال والتكنولوجيا ، وقليلا ما تعين التعاونيات العامة النساء في مراكز ادارية . ولا يسمح للنساء ، في أغلب الأحيان ، بالعضوية في التعاونيات بسبب عدم امتلاكهن للأرض . ولكن هناك بلدانا متعددة قامت بتشجيع اشتراك المرأة في التعاونيات الريفية بتعديل التشريعات ذات الصلة .

٣٣ - وتتوفر في بلدان متعددة من بلدان آسيا مؤسسات تعاونية لتعبئة المرأة الريفية للعمل في ميدان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ولقد أثبتت منظمات المرأة الريفية ، لاسيما المرأة التي لا تمتلك أرضا ، كما اثبتت الرابطات النسائية غير الرسمية للادخار والقروض ، فعاليتها بتقديم الأموال للنساء . وتحولت بعض المجموعات غير الرسمية القائمة على المساعدة الذاتية في افريقيا الى مؤسسات أكثر اتساما بالصبغة الرسمية ، أحيانا بتوجيه من الوحدة الرسمية للنساء ، لتولي زمام الموارد الاقتصادية . وفي بعض البلدان ، أفادت تلك المؤسسات المجتمع المحلي عموما عن طريق زيادة دخل المرأة المستقل وتقديم ائتمانات تؤخذ من مصادر موحدة بأسعار فائدة منخفضة ، وخفض التدخل الوسيط على صعيدي التسويق والائتمان . ولقد بينت الدراسات الافرادية التي أنجزت في أربعة من بلدان غربي افريقيا ، وثلاثة من بلدان شرقي افريقيا ، أن امكانية حصول النساء على القروض محدودة بسبب عدم توفر الضمان (ملكية الأرض) ، أكثر مما هي محدودة بسبب القيود الرسمية . ولقد تمكنت النساء الريفيات في امريكا اللاتينية من تشكيل منظمات تدافع عن حقوقهن وتعمل على تعزيزها .

٣٤ - وكانت أغلبية الردود المستلمة بشأن المرأة ، والاصلاح الزراعي من البلدان النامية . ولم تستفد النساء ، بصفة عامة استفادة مباشرة من سياسات الاصلاح

الزراعي . والحقيقة أن المستفيدين الوحيدين من اصلاحات زراعية عديدة هم رؤساء الاسر المعيشية ، وقلما اعتبرت النساء رئيسات للاسر المعيشية إذا ضمت الأسرة المعيشية راشدا . ومفهوم رئيس الاسرة أو الأسرة المعيشية مفهوم يميز ضد النساء ويقوض حقوق المرأة المتزوجة في الحصول على حصة مشتركة .

٣ - مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية

٣٥ - رغم أن ثمة عددا ضئيلا جدا من الحكومات هو الذي قدم احصاءات عن التصويت موزعة حسب الجنس ، فإن جميع الردود قد ذكرت أن المرأة تتمتع بنفس الحقوق السياسية التي يتمتع بها الرجل ، وأن لها الحق في التصويت وفي أن يجرى انتخابها . وهناك تقارير كثيرة تضمنت انه يتم اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة إدراك المرأة الريفية لحقوقها والتزاماتها المدنية والسياسية .

٣٦ - وفي إطار هذه الحقوق ، كان يوجد اختلاف كبير من بلد لآخر فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية ، مما يتوقف على دورها في الحياة المنزلية والأنشطة الإنتاجية ، وكذلك يتوقف على الاعراف التي تسود كل ثقافة من الثقافات وتحدد نطاق حياة المرأة خارج مجال الأسرة المعيشية . وقد كان هناك اتجاه تصاعدي في العدد المطلق للنساء الريفيات العاديات من المنضمات إلى جميع الاحزاب والنقابات ، ولكن مشاركة المرأة الريفية في المنظمات الرئيسية غير الحكومية التي لا تتناول شؤون المرأة مازالت منخفضة المستوى . وكان من المتعذر على المرأة والمنظمات النسائية ، نتيجة لذلك ، أن تحظى بصوت مسموع في عمليات اتخاذ القرار في مجال التنمية الريفية . وقد لوحظ أيضا أن المرأة الريفية غير ممثلة في الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية وكذلك في المستويات العليا من الخدمة المدنية . ومشاركة المرأة في الحياة السياسية أقل من مشاركة الرجل ، فيما يبدو . وفي بعض البلدان ، ذكرت التقارير أن المرأة كثيرا ما تشارك في الحكومة ، على الصعيدين المحلي والوطني ، وفي الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية .

٣٧ - أما الأجهزة الوطنية المناسبة لإدماج المرأة على نحو فعال في عملية التنمية فقد كانت غير كافية أو منعدمة . وفي حالة وجود هذه الأجهزه ، فإنها كثيرا ما كانت تفتقر إلى الموارد والأهداف والمسؤوليات وكذلك الى السلطات الضرورية لاكسابها ما يلزمها من فعاليات .

٣٨ - وفيما يتعلق بالقضاء على الأمية بين النساء الريفيات والنهوض بمستواهن التعليمي ، فإن غالبية الحكومات قد أزالت الحواجز الرسمية التي تعترض سبيل الالتحاق بالنظم المدرسية ، وأتاحت فرصة تعليمية متكافئة بالنسبة لكل من الأولاد والبنات . والأمية تمثل تعويقا كبيرا للمرأة ، على الصعيد الفردي ، كما أنها تحد بشكل خطير من مساهمتها في التنمية . وهبوط الأمية بشكل شامل يتوقف أساسا على زيادة الالتحاق بالمدارس على نحو عام . وقد أبلغت جميع البلدان عن وجود زيادة فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ وكذلك فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ .

٤ - الحالة الاقتصادية في العالم والتكيف

٣٩ - في البلدان التي يسود فيها معدل تضخم مرتفع وعجز عام وركود اقتصادي ، كانت هناك حاجة الى وضع سياسات تتعلق بالاستقرار والتكيف ، وآثار سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي بالنسبة للاقتصادات ، ولاسيما اقتصادات البلدان النامية التي تعاني من دين خارجي كبير ، كانت حادة بشكل خاص . وقد تركزت المناقشة حول كيفية إكساب هذه السياسات ما يلزمها من فعالية ، فيما يتعلق بالتنمية على المدى الطويل وبالعدالة على المدى القصير ، ولاسيما بالنسبة للفقراء . والتدابير المطلوبة لتصحيح الاختلالات الحادة ، التي أتى بها الدين ، كان عليها أن تقلل من الطلب الداخلي ، مما أدى بالتالي إلى تباطؤ الاقتصاد وكان من المحتم أن يترتب على ذلك تفاقم احوال العمالة وهبوط الأجور والمرتبات . وقد تقلصت الخدمات العامة ، من حيث الكمية والنوع ، وزادت تكاليف المعيشة ، ولا سيما بالنسبة للمنتجات الأساسية ، التي كانت تجرى إعانتها في أكثر الأحوال . وثمة قطاعات سكانية كبيرة قد تعرضت للفقر . وفي عام ١٩٤٢ ، تأثرت نسبة تبلغ ٤٢ في المائة من السكان بالبلدان النامية ، من عينة تضم ٨٢ بلدا (باستثناء الهند والصين) ، وذلك من جرّاء معدلات النمو السالبة أو الصفرية في المتوسط الفردي للناتج المحلي الإجمالي . وفي افريقيا ، على سبيل المثال ، تعرضت البلدان التي تضم ٨٤ في المائة من سكان هذه القارة إلى توقف في مستوى المتوسط الفردي للناتج المحلي الإجمالي أو الى هبوط في ذلك الناتج ، في ذلك العام ، وقد تجاوز هذا الهبوط ٣٠ في المائة في ١٥ من هذه البلدان . وفي نصف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وافريقيا ، هبط الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن ١٠ في المائة .

٤٠ - والتدابير المطبقة قد وضعت بحيث تكون محايدة بين الجنسين . بيد أن هذه التدابير قد تأثرت بها المرأة أكثر من الرجل ، مما يرجع الى ما سبق وجوده من حالات لا تتسم بالمساواة وإلى تحمل المرأة مزيدا من المسؤولية فيما يتصل ببقاء أسرتها

المعيشية . والقضاء على الإعانات المالية لأسعار السلع الأساسية كثيرا ما تضمن ارتفاعا في معدل التضخم الحقيقي بالنسبة للمرأة ، التي يتعين عليها أن تشتري تلك السلع ، يفوق الارتفاع الحادث بالنسبة للرجل . وتخفيض النفقات قد أدى أيضا إلى رفع أسعار الخدمات ، مثل التعليم والصحة والإسكان ، مما يقع غالبا في نطاق مسؤوليات المرأة . وقد نوقشت هذه القضايا بالتفصيل في الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٩ عن دور المرأة في التنمية في العالم .

٤١ - ومن الأمور التي تعتبر أقل وضوحا ، ما إذا كان هناك اختلاف في مفعول هذه الآثار بالنسبة للمرأة الريفية والحضرية . وزيادة الأسعار الزراعية ، التي تحدث عادة في أعقاب التكيف ، قد أفادت المرأة على نحو أقل مما كان متوقعا ، فارتفاع الأسعار السوقية قد يمتصه الوسطاء . وعلاوة على ذلك ، فإن الدعم المقدم من كثير من الحكومات للإنتاج الزراعي ، من أجل الاستعاضة عن الواردات من الأغذية والسلع الرئيسية الأخرى ، قد أفاد كبار الزراع أكثر من إفادته لصغارهم ، والمرأة تنتمي إلى هذه الفئة الأخيرة . واستراتيجيات البقاء للأسر المعيشية الريفية الفقيرة ، والتي تتضمن عادة الهجرة المؤقتة إلى المدن للحصول على أعمال ذات أجر ، قد فقدت صلاحيتها بسبب ارتفاع معدل البطالة في المدن . كما أن تخفيض النفقات العامة قد أثر ، في نهاية الأمر ، على المرأة ، نظرا لمسؤوليتها عن رفاه أسرتها المعيشية . بيد أن الإحساس بهذه الآثار كان أكثر حدة في المدن عنه في القرى ، حيث أن الانفاق العام أكثر تركيزا في المدن .

باء - القضايا الجديدة

٤٢ - يبدو أن هناك ثلاثة مجالات لها أهمية قصوى بالنسبة للمرأة الريفية في التسعينات : البيئة ، والعمالة الريفية ، والتقوية .

١ - البيئة

٤٣ - أدى النمو السكاني السريع ، ولا سيما بالبلدان النامية والطلب المتزايد على المنتجات الزراعية والحرجية ، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، إلى زيادة الضغط على الأراضي . ونظرا لعدم وجود سياسات ترمي إلى حماية البيئة ، فقد ترتب على ذلك ، في حالات كثيرة ، التعجيل بزوال الاحراج وبالتصحر . ومساحة الاراضي المكتسبة من خلال ري التربة التي لم يسبق لها الإنتاج تقل ، في كثير من البلدان ، عن مساحة الأراضي التي تفقد بفعل التحات . وفي البلدان المتقدمة النمو ، أدى

استخدام المواد الكيميائية في الإنتاج الزراعي إلى زيادة سمية مياه الشرب وإلى تلوث المحيطات .

٤٤ - والمرأة تعتبر ضحية وسببا ، على حد سواء ، في هذه العملية . فحيث أن النساء عادة تخصص لهن أراض تتسم بضآلة الخصوبة الطبيعية كي يزرعنّها ، وحيث أن جمع الاخشاب لأغراض الطهو والتدفئة يعتبر عادة من مسؤوليات المرأة ، فإنهن يعانين من آثار زوال الاحراج والتصحر . ولنفس هذا السبب ، ورغم أن العلّتين الرئيسيتين لهاتين الظاهرتين تتمثلان في التوسع في زراعة الأرض لتغذية وإسكان السكان المتزايدين وفي الإفراط في استغلال الموارد الزراعية والحرجية لأغراض التصدير ، فإن المرأة تساهم أيضا في تسارع كلتا العمليتين ، ومن الممكن لها بتصرفها أن تساعد على عكس الاتجاه السائد .

٤٥ - والأهداف التي تتجاوز المستوى الوطني ، والتي تتعلق بحفظ بيئة صحية منتجة ، سوف يمكن الوصول إليها من خلال اتخاذ اجراءات دولية متناسقة تفي باحتياجات السكان من الغذاء والوقود ، ولاسيما احتياجات القطاعات الأكثر فقرا ، وذلك بطرق تتضمن مراعاة البيئة . وعلى المرأة أن تشترك في هذه العملية . ومشاركتها مطلوبة في مجال وضع برامج لحفظ الأراضي وإعادة تشجيرها وكذلك في البرامج الرامية إلى تقليل طلب الأسر المعيشية على خشب الوقود .

٢ - العمالة وتصنيع الريف

٤٦ - في البلدان المتقدمة النمو ، صاحب النمو الاقتصادي انتقال جماعي للسكان من الريف إلى المدن ومن الزراعة إلى الصناعة . وهذه العملية مستمرة حاليا في البلدان النامية . ورغم أن غالبية سكان العالم مازالت تعيش في الريف ، فإن التغييرات التي تحدث في البلدان النامية سوف تزيد الكثافة السكانية بالمناطق الحضرية .

٤٧ - ومقدرة الزراعة في البلدان النامية على استيعاب السكان المتزايدين بسرعة ، في ظل مستويات معيشة مقبولة ، تعتبر من الأمور المشكوك فيها . ومنذ الستينات ، كان يوجد ، بالفعل ، جزء متغير ، وإن كان متزايدا ، من دخل الأسر المعيشية في الريف يرجع إلى العمالة ذات الأجر بالمدن . وفي مواجهة الضغط السكاني وانخفاض الطلب على اليد العاملة الصناعية ، تحولت الزراعة والمناطق الريفية إلى مناطق تزخر بسكان يعيشون في مستوى الكفاف ؛ ومن هذه المناطق ، امتصت الصناعات المتزايدة بالبلدان النامية ، بمعدلات غير كافية ، يدا عاملة منخفضة الأجر . ومن المشكوك فيه أن هذا

النموذج يمكن أن يستمر على المدى الطويل . والبديل يتمثل في ايجاد وسائل لتحقيق نمو اقتصادي غير زراعي يؤدي إلى توليد العمالة ، وذلك بالمناطق الريفية ، مما يشمل التصنيع الريفي .

٤٨ - والقضية ، فيما يتعلق بالمرأة الريفية ، هي جعل الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي لا تزيد من هامشية المرأة . ويجب إتاحة الفرص التعليمية ، حتى تشارك المرأة في الأشكال الجديدة لتنمية الريف . وثمة أهمية خاصة لتوفير التدريب المهني في مجال التكنولوجيات الحديثة ، وذلك إدراكا لما للمرأة الريفية من دور اقتصادي هام مستمر .

٣ - التقوية

٤٩ - رغم تحقق الكثير بفضل العمل المنسق من جانب المرأة والتدخل الواعي قبل الحكومات ، فإن هذه المنجزات تهددها التغيرات التي تقع في النظم السياسية إلى جانب الأزمات الاقتصادية . والمنظمات النسائية هي الوسائل التي تمكن المرأة من الدفاع عن تقدمها والإمعان فيه . ومن الواجب تعزيز هذه المنظمات . ولهذا الغرض ، ينبغي دعم الحقوق المشروعة للمرأة في المجالين المدني والسياسي . وهذا يتسم بإلحاحية ، خاصة في حالة تفوق القانون العرفي على القانون الرسمي ، كما هو الحال بافريقيا في بلدان كثيرة .

٥٠ - وتوسيع نطاق التعليم الرسمي ، ولا سيما في المستوى الابتدائي ، ستكون له أهمية كبيرة ، وهذا ينطبق أيضا على تعليم الكبار الذي يرمي إلى استئصال الأمية وتوفير مهارات أخرى . وبالإضافة إلى ذلك ، توجد حاجة إلى اتباع انهج خلاقة فيما يتصل بالتعليم غير الرسمي وزيادة الوعي ، وتعريف المرأة بحقوقها ، وتحسين إلمامها بالنظام القانوني (معرفتها بالمبادئ القانونية) ، وتزويدها بالمهارات التنظيمية والإدارية والقيادية التي تتيح لها أن تتبوأ مكانتها الصحيحة في ميدان اتخاذ القرار على جميع الأصعدة ، سواء في المجال السياسي أو في النشاط الاقتصادي .

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

المرفق

النتائج والتوصيات الرئيسية للحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والتنمية الريفية : البرامج والمشاريع ، فيينا ، ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩

أولا - الأولويات الخاصة بمشاكل المرأة في المناطق الريفية

ألف - مقدمة

١ - تتسم حالة المرأة الريفية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية بسمات مشتركة . وتختلف حدة مشاكل المرأة تبعا لاختلاف مستوى تطور البلد وخصائصه الثقافية . وهذا يحدد أيضا مدى أهمية المشاكل الذي قد يختلف من بلد الى آخر .

٢ - والمشاكل ذاتها ينبغي أن تحلل ، في جملة أمور ، ضمن سياق التنمية العام ، إقتداء بالمثال الذي تقدمه المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة . وعلى وجه التحديد ، ينبغي للتحليلات أن تأخذ في الاعتبار ، بوجه خاص ، استراتيجيات نيروبي التطلعية[أ] للنهوض بالمرأة ، وأن تستند ، بالاضافة الى ذلك ، الى الصكوك الدولية التالية :

(أ) خطة العمل العالمية للسكان التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة العالمي (١٩٧٤)[ب] ؛

(ب) خطة العمل العالمية من أجل تنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (١٩٧٥)[ج] ؛

(ج) إعلان المبادئ وخطة العمل اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي الثلاثي الاطراف المعنى بالعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل (١٩٧٦)[د] ؛

(د) القرار "ثانيا" المعنون "الأولويات الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية" ، والقرار "ثامنا" المعنون "المرأة والغذاء" الذي اعتمده مؤتمر الاغذية العالمي (١٩٧٤)[هـ] ؛

(هـ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق) ؛

(و) تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٩٧٩)[و] ؛

(ز) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) (قرار الجمعية العامة ١٥٠/٣٤ ، المرفق) .

باء - تحديد المشاكل

٣ - فيما يلي المشاكل التي حددت :

(أ) زيادة إبراز التبعية المزدوجة للمرأة والتمييز ضدها في المناطق الريفية . فالمرأة منحاة في الواقع عن سلطة اتخاذ القرار سواء فيما يتعلق بالبرامج التي توضع لتحسين إنتاج الريف أو باتخاذ القرار على المستوى السياسي ؛

(ب) أسلوب الحياة القائم على النظام الابوي أشد رسوخا في المجتمع الريفي ، وعلى وجه التحديد في الاسر التي تعمل في الزراعة ؛

(ج) محدودية وحصول المرأة على الارض والائتمان ؛

(د) الهجرة الجماعية للشابات من الريف ، التي زاد من حدتها عدم توافر فرص العمل ، وعدم التوافر الفعلي للهياكل الاساسية اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية ، مثل الصحة والانشطة الترويحية والثقافية ؛

(هـ) نشوء تجمع للنساء الاجيرات العاملات في الزراعة المرتبطات بالصناعات الزراعية التي تتطلب زراعة المحاصيل بكثافة . وينتج عن هذا العمل الموسمي وضع مزعزع فيما يتعلق بالعمالة ؛

(و) عدم دفع أجور لقاء عمل المرأة وعدم الاعتراف به .

(ز) انخفاض المركز المهني لعمال الزراعة من الرجال ، وبدرجة أكبر ، من النساء ، وزيادة تردي هذا المركز بدفع أجور غير مناسبة للعمل في الانتاج الزراعي ؛

(ح) التناقض القائم بين اتجاه الزراعة الى الاقتصار على الذكور كنتيجة للميكنة وإدخال الزراعة الحديثة القادرة على المنافسة ، من ناحية ، واتجاه العمل اليدوي الى الاقتصار على الإناث في زراعة الكفاف في المزارع الأسرية ، من ناحية أخرى .

(ط) إفتقار المرأة الى سبل الوصول الى فرص التسويق لبيع منتجاتها الزراعية والحرفية ؛

(ي) محدودية وصول المرأة الى نظم التعليم والتدريب ؛

(ك) الاجراءات الاحصائية الرديئة التصميم أو غير الكافية التي تغفل عمل المرأة الريفية ، ومن ثم تجعله غير مرئي .

جيم - الحلول والتدابير الموصى بها

٤ - ينبغي النظر الى المشاريع والبرامج المتعلقة بالمرأة بطريقة شاملة ومنسقة ، وينبغي أن تكون هذه المشاريع والبرامج جزءا من مفهوم تطلعي للتنمية الشاملة . والواقع هو أن (المساهمة الحالية للمرأة في الاقتصاد الزراعي) مساهمة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية . وتشمل الحلول والتدابير ذات الأولوية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية .

٥ - ينبغي اعادة النظر في نماذج التنمية الريفية ، مع أخذ السمات الخاصة لهذه المناطق في الاعتبار ، وتفادي الوقوع في خطأ مجرد نسخها من النماذج التي اتبعت في التنمية الحضرية . وينبغي أن تعزز هذه النماذج اشتراك المرأة ومشاركتها في الادارة وفي تنظيم ادارة التنمية في الريف .

٦ - وتتمثل المشاكل الاقتصادية الرئيسية فيما يلي :

(أ) يمثل حصول المرأة على الأرض والائتمان والتكنولوجيات الجديدة شاغلا له الاولوية ؛

(ب) تعديل آليات تحديد الأسعار لضمان تحقيق مستوى معيشي مقبول للنساء ولأسرهن ؛

(ج) دعم الأنشطة غير الزراعية للمرأة الريفية ؛

(د) تسهيل وصول المرأة الى الأسواق لبيع منتجاتها ؛

(هـ) خلق فرص العمالة ، مع إعطاء الأولوية لتشغيل الشباب ؛

(و) تحسين الأدوات الاحصائية المستخدمة في قياس مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية النشطة ، ونقل المرأة من "المنطقة غير المرئية" ، وإجراء الدراسات اللازمة لإظهار القيمة الاقتصادية لعمل المرأة والإعلان عن نتائج هذه الدراسات عن طريق الحملات الإعلامية . وينبغي إطلاع المخططين وصانعي القرارات والمجتمعات المحلية الريفية والرابطات النسائية على هذه النتائج .

٧ - وتتمثل المسائل السياسية الرئيسية فيما يلي :

(أ) الوصول الى سلطة اتخاذ القرار في جميع المستويات له أهمية أساسية بالنسبة للمرأة الريفية ، وهو شرط ضروري اذا أريد أن تظهر اهتمامات المرأة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وبتقاسم هذه الوظيفة مع الرجل ، سيكون للمرأة الحق في اقتراح حلول جديدة أو حلول بديلة لمشاكل المجتمع المدني والسياسي ، وبذا ستساعد في التغلب على الآراء المقولبة وفي استحداث منظور جديد لهذه المسائل ؛

(ب) ينبغي دعم وتشجيع رابطات منظمات المرأة الريفية ولتمكين أعضائها من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للحياة العامة والحياة المهنية مما يزيد وعيهن السياسي .

٨ - وفيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية والتعليمية ، ينبغي أن يتاح للمرأة في المناطق الريفية ، مثلما يتاح لأغلب نساء الحضر ، مستوى أدنى من الهياكل الأساسية الاجتماعية لتوفير إمكانية تحسين ظروف معيشتهن وعملهن . والتدابير الاجتماعية والتعليمية التالية ضرورية لتحقيق هذا الغرض :

(أ) تنظيم الأسرة ؛

(ب) المرافق الصحية والخدمات الصحية ، لاسيما الخدمات المتخصصة في أمراض النساء ، وبصفة رئيسية للمجتمعات المنعزلة وهي خدمات ترمي الى تحسين نوعية الحياة وزيادة متوسط العمر المتوقع ؛

(ج) التدريب على تعليم القراءة والكتابة ؛

(د) الهياكل الاساسية الاجتماعية - التعليمية : المدارس ، ورياض الأطفال ، ودور الحضانة ، وبرامج تعليم الكبار ؛

(هـ) اتخاذ تدابير للحد من معدل التسرب بين طلبة المدارس الذي يبلغ أعلى مستوياته بين البنات ؛

(و) المرافق : توفير الماء والكهرباء ومصادر الطاقة الجديدة أو المتجددة ؛

(ز) الأجهزة التقنية المصممة بحيث تستعملها الأسرة الريفية في تخفيف عبء العمل المنزلي .

٩ - وتشمل التدابير الأخرى في المجال الاجتماعي ، التي ينبغي توخيها ، ما يلي :

(أ) توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل المرأة الريفية ؛

(ب) منح إجازة أمومة إلزامية مدفوعة الأجر لمدة مضمونة للعاملات الزراعيات ولزوجات المزارعين ؛

(ج) النظر في مشاكل الأمراض الاجتماعية (مثل إدمان الخمر والجريمة والعنف) التي تزيد وضع المرأة سوءا ، واتخاذ تدابير ملائمة لمكافحتها ؛

(د) إجراء استبيانات وبحوث بشأن أسباب تدهور الظروف المعيشية للمرأة الريفية كوسيلة لازالة هذه الأسباب .

١٠ - وفيما يلي التدابير الاجتماعية المهنية التي يتعين النظر في اتخاذها :

(أ) زيادة إدماج المرأة في الانتاج الريفي عن طريق التدريب المتنوع الذي يمكّنها من أن تجد لنفسها عملا في أي موقع في النظام الانتاجي ومن أن تسعى للحصول على عمل خارج المنزل ، وتوسيع الآفاق المتاحة لها للعمل بخلاف العمل فيما يسمى بالوظائف أو الأعمال التقليدية للمرأة ؛

(ب) مواءمة التدريب المهني مع النموذج الانمائي والمشاريع الانمائية ؛

(ج) إجراء تقييم دقيق لجميع المشاريع بغية استخلاص الدروس المناسبة منها ؛

(د) تنفيذ برنامج للتدريب على محو الامية الوظيفية وأنشطة التوسع الزراعي ؛

(هـ) تدريب موظفين متوسطي المستوى لمساعدة المجموعات النسائية ، مثل التعاونيات ، في تنظيم أنشطتها الانتاجية وتعزيزها ؛

(و) إعلام المرأة بفرص العمل وإمكانياته في المناطق الريفية باستخدام مجموعة كاملة من وسائط الإعلام (الوحدات المتنقلة ، تسجيلات الفيديو ، الوسائل السمعية البصرية ، الرسوم المتحركة) ؛

(ز) زيادة انتاجية عمل المرأة من خلال الوصول الى التكنولوجيا وعوامل الانتاج والخدمات الريفية ؛

(ح) توفير مركز مهني مضمون للمرأة في المزارع الأسرية وفي المؤسسات ؛

(ط) تنفيذ مشاريع متكاملة ، لاسيما من أجل الشباب تبدأ في مستوى المدرسة وترمي الى استبعاد الآراء المقولبة ، والتغلب على مفاهيم السلطة الابوية ؛

(ي) تشجيع التعاون المشترك فيما بين الوكالات من جانب منظومة الأمم المتحدة بكاملها من أجل تنفيذ برامج لصالح المرأة .

١١ - وتشمل المسائل الثقافية ما يلي :

(أ) تجديد الاعتراف بالتراث الثقافي للحياة الريفية الذي عملت المرأة ، تاريخيا ، على إثرائه وتجديده ونقله ، والعمل عن طريق ذلك على خلق الظروف المؤاتية لتشجيع السكان على البقاء في أرضهم ؛

(ب) تشجيع إجراء دراسات مشتركة بين الثقافات وتنظيم مؤتمرات تتناول اهتمامات المرأة الريفية ، والمساهمة عن طريق ذلك في تعزيز مركزها في إطار العقد العالمي للثقافة .

دال - التوصيات النهائية

١٢ - التوصيات في المجال الاقتصادي هي على النحو التالي :*

(أ) ينبغي الكشف عن مساهمة المرأة في التنمية الزراعية والريفية وإعادة تقييم هذه المساهمة عن طريق تحسين الأساليب والأدوات الاحصائية ، وإجراء الدراسات والاستقصاءات المناسبة ، وتحليل جميع البيانات الزراعية وبيانات التعدادات العامة حسب الجنس ، ووضع مؤشرات اجتماعية - اقتصادية ، وإعداد الوثائق التقنية المتعلقة بهذا الموضوع ، وإدماج هذه البيانات المحددة حسب الجنس في التخطيط الإنمائي والبرمجة ؛

(ب) ينبغي إجراء دراسات اقتصادية ومالية تتعلق بالأنشطة الإنتاجية للمرأة الريفية بغرض تزويد السلطات الحكومية وصانعي القرارات والمخططين والمسؤولين الاقتصاديين بالمعلومات التقنية والمالية التي يحتاجون إليها في اتخاذ القرارات في مجال التنمية الزراعية والريفية ؛

(ج) ينبغي تنقيح نظام الائتمانات الزراعية بما يتناسب مع احتياجات المرأة الريفية بوجه خاص ، وذلك عن طرق تغيير الشروط التي تنظم منح القروض والائتمانات والضمانات وشروط السداد ؛

(د) ينبغي تنظيم حملة لتوفير المعلومات عن المشاركة الفعلية للمرأة الريفية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد ؛

(هـ) ينبغي اتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية مناسبة لعلاج التدهور الذي طرأ على حالة المرأة الريفية نتيجة للأزمة الاقتصادية والتغير الهيكلي ؛

(و) ينبغي تعزيز ومضاعفة الإجراءات الواردة في التوصيات السابقة فيما يتعلق بالمرأة التي تعيش في مجتمعات محلية متناثرة ؛

(ز) ينبغي دعم تشغيل المرأة في الأنشطة غير الزراعية كوسيلة لزيادة إنتاجيتها وتعزيز التدابير اللازمة لكفالة ضمان اجتماعي أفضل للمرأة العاملة في المنزل .

١٣ - التدابير السياسية الموصى بها هي :

(أ) ينبغي زيادة حاسة الوعي السياسي لدى المرأة ومشاركتها في الحياة العامة عن طريق إنشاء الاتحادات النسائية الريفية وتعزيزها وعن طريق التثقيف المدني والسياسي والقيام بحملة لإعلام الجمهور بحقوق وواجبات كل فرد من أفراد المجتمع والتنظيم الاجتماعي والسياسي للبلد ؛

(ب) ينبغي القضاء على جميع أشكال التمييز الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو التقني ضد المرأة الريفية بوجه خاص ، وذلك عن طريق تشجيع الحكومات على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى جميع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة ؛

(ج) ينبغي زيادة إشراك المرأة بنشاط في إدارة التنمية التي يجب أن تراعي بدورها السمات والقيم المحددة الموجودة في المناطق الريفية ، والجوانب الإنسانية والثقافية للتنمية والتضامن المجتمعي .

١٤ - التوصيات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي هي على النحو التالي :

(أ) ينبغي النهوض بالهياكل الأساسية والخدمات الصحية ليتسنى تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال والأمهات ؛

(ب) ينبغي الأخذ ببرنامج تنظيم الأسرة أو تعزيزه في المناطق الريفية بغية تحسين الأحوال المعيشية والصحية للمرأة الريفية ؛

(ج) ينبغي تشجيع تصميم وإنتاج المواد المناسبة لزيادة الوعي والاتصال والتدريب ، وذلك عن طريق الحملات الإعلامية وتعليم القراءة والكتابة والتعليم بوجه

عام والاستفادة من جميع نهج وسائط الإعلام الجماهيري (الوسائل السمعية والبصرية ، وأشرطة الفيديو والكاسيت والمواد المطبوعة والعروض المسرحية) .

١٥ - النهج الاجتماعية - المهنية الموصى بها هي على النحو التالي :

(أ) ينبغي وضع برنامج ، تحت مسؤولية المرأة ، لتنمية المحاصيل الغذائية والمحاصيل الثانوية عموما وذلك عن طريق تشجيع البحوث الزراعية وإنشاء شبكات لتسويق المنتجات الزراعية وتجهيزها وحفظها والأخذ بنظم تسعير السلع الأساسية الزراعية بهدف زيادة قيمة ما تنتجه المرأة ؛

(ب) استنادا إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة ، وفي إطار نموذج إنمائي جديد يحترم المشاركة المجتمعية ، ينبغي تحديد وصياغة مشاريع إنمائية لصالح المرأة الريفية تكون أكبر حجما وأعظم أثرا وذات أولوية أكثر شمولا ؛

(ج) ينبغي إعادة تقييم ما تقوم به المرأة من عمل لزيادة المحاصيل التي تستخدم في الصناعة والمحاصيل النقدية ، بغرض ضمان حصول المرأة على أجر متكافئ وتزويدها بالمهارات التقنية التي تحتاجها للقيام بمهام إنتاجية زراعية أكثر تخصصا ؛

(د) ينبغي تحسين الظروف المعيشية وظروف العمل للمرأة الريفية عن طريق الأخذ بالتكنولوجيا المناسبة المصممة لتيسير أعمالها المنزلية ومهامها الزراعية ليتسنى إتاحة مزيد من الوقت الحر لممارسة الأنشطة الثقافية والتعليمية ، والعمل ، إن أمكن ، على توفير أشكال أخرى من العمل أحسن أجرا وأقل وقتا واستهلاكا للطاقة ؛

(هـ) ينبغي تشجيع التدريب المهني للمرأة الريفية وتوفيره في مجالات مثل الزراعة والصناعة القائمة على الزراعة والصناعة ، مع التركيز على المهن كثيفة العمالة حتى لا يقتصر دور المرأة على القيام بالأعمال المنزلية أو الأعمال المحجوزة تقليديا لجنسها ؛

(و) ينبغي إعادة النظر في القوانين القائمة وتحليلها وتعديلها ، عند الضرورة ، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الأرض وعوامل الإنتاج الأخرى ، ليتسنى للمرأة الريفية الحصول على مركز مهني شأن الرجل ، والحصول على القروض ، والتمتع

بالكامل بحقوقها المكتسبة ، والوصول إلى الوسائل التي لا غنى عنها لتحسين أنشطتها الإنتاجية ؛

(ز) ينبغي جمع نتائج البحوث الزراعية والتكنولوجية ونشرها ، لا سيما فيما يتعلق بصانعي القرارات والباحثين ومؤسسات التدريب ، حتى يمكنهم وضع مشاريع وبرامج لصالح المرأة الريفية ؛

(ح) ينبغي تصميم وتنفيذ برامج إنمائية متكاملة للمناطق الريفية تشمل الأنشطة الثقافية والترويحية ، وإنشاء أعمال غير زراعية ، وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية والمرافق المحلية للحد من هجرة الشباب ، على وجه الخصوص ، من الريف ؛

(ط) ينبغي وضع خطة لتنمية الموارد البشرية ، تتوخى على وجه التحديد ، تدريب المهنيين من المستوى المتوسط لتشجيع المؤسسات النسائية ومساعدتها تقنيا في أنشطتها الإنتاجية الزراعية والحرفية ؛

(ي) ينبغي استعراض المشاريع الإنمائية الزراعية والريفية وتحليلها ، لا سيما المشاريع التي تشتمل على المساعدة الدولية ، بهدف إدماج اهتمامات المرأة الريفية في مختلف عناصر هذه المشاريع ، مع مراعاة احتياجات المرأة وخبراتها ومهاراتها وإمكاناتها ، وليتسنى أيضا تجنب تحميلها بالأعباء الزائدة خلال الوقت المتاح لها .

١٦ - التوصيات في المجال الثقافي هي على النحو التالي :

(أ) صياغة مشاريع مشتركة بين الوكالات كجزء من العقد العالمي للتنمية الثقافية ، بغية تعزيز الحياة الثقافية للمجتمعات الريفية ، والاتحادات النسائية ، ومراكز الشباب ، وأنشطة التنمية الثقافية ، والتدريب الفني ، والحفاظ على التراث غير المكتوب والثقافة التقليدية ؛

(ب) ينبغي تنظيم المبادلات الفكرية بشأن القضايا المحددة التي تهم المرأة الريفية .

١٧ - النهج المؤسسية الموصى بها هي :

(أ) ينبغي تعزيز الهياكل والأجهزة الوطنية بما في ذلك الاتحادات النسائية ، وزيادة فعالية تشغيلها عن طريق تزويدها بالموارد المالية الكبيرة ليتسنى لها ، من جهة ، تنبيه الموظفين الحكوميين المسؤولين بأهمية إشراك المرأة في جهود التنمية ، والقيام ، من جهة أخرى ، بعمل فعال بمشاركة المرأة الريفية ؛

(ب) ينبغي تقديم الدعم لإنشاء لجان أو أفرقة عاملة تقنية معنية بقضايا المرأة داخل الإدارات الحكومية الرئيسية ، لا سيما وزارات الزراعة والتنمية الريفية والمالية والتخطيط والعلم والتكنولوجيا ؛

(ج) ينبغي تنفيذ جميع هذه التوصيات بالتعاون مع سائر منظومة الأمم المتحدة .

ثالثا - الاستراتيجيات المتعلقة بتقديم المساعدة الانمائية في المناطق الريفية

ألف - مقدمة

١٨ - إن أكثر الاستراتيجيات أساسية تتمثل إذن في تحديد الأهداف الانمائية التي من المرجح بلوغها عن طريق تحسين حالة المرأة الريفية ومدى كفاءتها ، وتقديم الحجج والبيانات والأمثلة ذات الصلة الى الحكومات . وسوف يعتمد هذا على التعاون بين الحكومات والأجهزة الوطنية والجماعات النسائية الريفية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي .

١٩ - وينبغي التفرقة بين المشاريع والبرامج . فالبرامج تتكون عموما من مشاريع . والبرامج عبارة عن مجالات واسعة النطاق ذات أهداف ومقاصد أطول أجلا . ولكن يمكن أحيانا أن يسمى البرنامج بالمشروع ، نظرا لضرورات التمويل .

باء - الاستراتيجيات المتعلقة بواضعي السياسة

٢٠ - ينبغي تحديد الأهداف الإنمائية التي يمكن بلوغها ، بصورة أفضل ، عن طريق الإستثمار في البرامج التي تصل الى المرأة الريفية ، وينبغي تناولها في البيانات المتعلقة بالسياسة العامة ومواد التدريب والدورات التي تعقد مع واضعي السياسة .

٣١ - وعلاوة على المساواة وحقوق الإنسان ، يمكن أن تشمل تلك الاهداف ما يلي :

(أ) الاستخدام الكفء للموارد ، البشرية والمالية على السواء ؛

(ب) التخفيف من وطأة الفقر وتحسين التغذية ؛

(ج) الاكتفاء الذاتي واللامركزية ؛

(د) الأمن الغذائي على صعيد الأسرة المعيشية ؛

(هـ) التوازن بين السكان والموارد البيئية .

٣٢ - وينبغي أن ينظر واضعو السياسة عند التخطيط في المعلومات المتعلقة بالاثر التفاضلي المحتمل لحالات الازمات المختلفة ، ومن بينها الحالات المتعلقة بالديون والبيئة والاغذية : وقد تم التشديد على أن واضعي السياسة لا تتوفر لديهم معلومات كافية عن الخسارة التي يمكن أن يتسببوا فيها بعدم أخذ المرأة في الحسبان بوصفها عاملا من عوامل التنمية . وفي الوقت نفسه ، لا يزال من المهم تخيل المكاسب من حيث بلوغ الاهداف الإنمائية الوطنية عن طريق البرامج التي تخدم المرأة . وهذا يبين أن برامج البحث الفعالة يمكن أن تكون قيمة بوصفها أساسا للتغيير القائم على حسن الاطلاع .

٣٣ - وسيتطلب الامر تكرار الدورات التدريبية المتعلقة بالتوعية بدور الجنسين ، (بالنظر الى تناوب الموظفين الحكوميين) الى أن يتم تدريب كتلة تضم حدا أدنى من الافراد . وينبغي أن تتضمن هذه الدورات ، في جملة أمور ، أمثلة للأعمال الناجحة مع المرأة الريفية واحتمالات التغيير المؤسسي التي تعكسها .

٣٤ - وينبغي أن يطلب أيضا الى واضعي السياسة الإضطلاع بمسؤولية ملموسة بقدر أكبر في اتجاه تحسين حالة المرأة والصلات بين هذا التحسين وبلوغ الاهداف الوطنية . ويمكن على سبيل المثال أن تيسر ، ما يلي :

(أ) منح أولوية أعلى لاعتمادات الميزانية المتصلة باهتمامات المرأة الريفية ؛

(ب) عقد اجتماعات وطنية يمكن أن تجمع بين الوزارات المختصة والأجهزة النسائية ووحدات التخطيط المركزي ؛

(ج) وضع وعرض بيانات السياسة العامة ذات الصلة في الخطط الوطنية وعن طريق وسائط الإعلام لتطلع الجماهير عليها ؛

(د) إجراء استعراضات وتغييرات في القوانين التي تعوق مشاركة المرأة مشاركة تامة في عملية التنمية بوصفها شريكة فيها ومستفيدة منها ؛

(هـ) إعطاء تعليمات للوفود في الاجتماعات الدولية لدعم القضايا المتصلة بالمرأة الريفية ، ولا سيما الدعوة الى إجراء مزيد من المناقشة لهذه القضايا في الجمعية العامة في ضوء استراتيجيات نيروبي التطلعية[(أ)] . وينبغي ، بصفة خاصة ، أن يدعم واضعو السياسة تحسين الإحصاءات المتعلقة بالمرأة الريفية ، بحيث يمكن أن تستخدم لزيادة ترشيد التخطيط ؛

(و) توجيه دعوات الى وفود من مجتمع الأمم المتحدة لزيارة المشاريع الناجحة ، وكذلك لتقديم مشورة تقنية فيما يتعلق بالسياسة العامة والاستراتيجيات والمشاريع ؛

(ز) اعادة النظر في سياسة التكيف في ضوء ما ذكر أعلاه ، مع أخذ الدور الرئيسي للمرأة الريفية في الحسبان بوصفها منتجة وموفرة للأغذية .

٣٥ - ولكي تستفيد المرأة الريفية من السياسة العامة والبرامج والمشاريع التي وضعت مفاهيمها على أساس احتياجاتها ومساهماتها المحتملة ، يجب أن تخفض متطلبات العمل التي تستنزف وقتها إما عن طريق اتباع أساليب أكفأ لأداء أنشطتها الجارية أو عن طريق استحداث أنشطة جديدة وأكثر ربحية يمكن أن تعكس تغييرا ثقافيا . وهناك حاجة الى الاستثمار في هذه المنهجيات والأنشطة ، الى جانب الاستثمار في برامج الصحة ومحو الأمية كإستراتيجية يمكن أن تضمن الحكومات بموجبها المشاركة الفعالة في التنمية من قبل نصف سكانها .

جيم - الاستراتيجيات المتعلقة بالأجهزة الوطنية

٢٦ - لقد أوصي بتدعيم الأجهزة الوطنية التي أنشئت من أجل النهوض بالمرأة . وتوجد معظم هذه الأجهزة في الوقت الحالي في الوزارات الضعيفة . ويحدد موقع الجهاز الوطني مدى فعاليته . وليس للأجهزة الوطنية على ما يبدو صلات وثيقة بأجهزة صنع السياسة ، وهذه حالة يمكن تحسينها عن طريق اتخاذ اجراءات على مستوى صنع السياسة وعلى الصعيد الدولي وعن طريق الأجهزة الوطنية ذاتها . وينبغي أن يتمثل دور الأجهزة الوطنية في الدعوة والرصد وليس في تنفيذ المشاريع . وينبغي النهوض بمركز الأجهزة الوطنية . علاوة على ذلك ينبغي أن يعمل ممثلو الوزارات بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الوطنية لتدعيم الصلات القائمة بينها ولتيسير رصد وتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية (أ) . وينبغي أن تخصص موارد كافية للتشغيل السليم للأجهزة الوطنية . ولكي تصل الأجهزة الوطنية الى المستوى الشعبي ، يمكن إنشاء خلايا على صعيدي المقاطعات والمحافظات لربط الأجهزة الوطنية في الحكومة المركزية بالمرأة على المستوى الشعبي .

٢٧ - وتم التشديد على ضرورة التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفها أداة هامة لتحسين مركز المرأة .

٢٨ - ويتعين على الأجهزة الوطنية ، وهي تعتبر استراتيجية نيروبي التطلعية أرضية العمل من أجل تحسين مركز المرأة ، وضع سياسات وبرامج واضحة يمكن أن تترجم هذه الاستراتيجيات الى أولويات للعمل يمكن أن تضطلع بها الوزارات المختصة . ويمكن أن تنقل هذه الأجهزة الى حكوماتها رغبتها في إنجاز استراتيجيات نيروبي التطلعية ، والعقبات التي تعترض تنفيذها والتي ينبغي تقييمها باستمرار .

٢٩ - وستوصي الأجهزة الوطنية باتباع نهج متعددة القطاعات وقطاعية عن طريق وضع استراتيجيات لتوفير فرص أكبر للمرأة لدمج أدوارها المتعددة بوصفها منجبة للأطفال وقائمة بالرعاية وزوجة ، ومعيلة اقتصادية وعضوا في المجتمع .

دال - تقوية المرأة الريفية

٣٠ - أوصي بوضع استراتيجية لتقوية المرأة الريفية . فالمرأة الريفية غير واعية باستراتيجيات نيروبي التطلعية . ولا تعرف ما هي التدابير التي وافقت حكوماتها على اتخاذها . وينبغي تقديم المساعدة القانونية للمرأة الريفية لتوعيتها بحقوقها

القانونية . وقد أوصي بالاستفادة من أجهزة الإتصال الجماهيري وعروض الدمى المتحركة والمسرحيات الهزلية القصيرة وغير ذلك من الوسائل لإطلاع المرأة على التزامات الحكومات وعلى حقوقها القانونية ومساهمتها في التنمية .

٣١ - وينبغي تشجيع المرأة على المستوى الشعبي على تشكيل منظمات لتحسين قدرتهن على المساومة ، على الرغم من إمكانية اختلاف أشكال هذه المنظمات . إلا أنه جرى التشديد على ضرورة أن تتمتع المرأة الريفية بالحق في تشكيل واختيار مجموعة . وحذّر كذلك من إمكانية استبعاد صغار الأمهات من هذه المجموعات نظرا لضخامة الأعباء الملقاة على عاتقهن . وينبغي توفير خدمات الدعم ودور الحضانة لتمكينهن من المشاركة . كما أن الجماعات المشكّلة على أساس الموقف السياسي أو المركز المحلي يمكن أن تستبعد النساء الأشد احتياجا . وينبغي وضع منهجيات لأعمال المشاركة وتدريب المنشطات وتنفيذ هذه المنهجيات على نطاق مفيد .

٣٢ - وقد يكون من المفيد تشكيل جماعات مركزية داعمة تضم عددا يتراوح بين ١٠ و٣٠ امرأة يمكن أن تقيم معها الجماعات النسائية والمسؤولون الحكوميون حوارا مستمرا .

٣٣ - وأوصي بتوعية المرأة بالاثر المحتمل للأزمات الإقتصادية وغيرها من الأزمات فضلا عن سياسات التكيف الهيكلي . وجرى التشديد أيضا على ضرورة توفير فرص حصول المرأة على الأرض والائتمان وغير ذلك من الموارد . وينبغي أن تتمكن المرأة الريفية من الحصول على ائتمان دون ضمانة إضافية ، استنادا إلى التجربة الناجحة في المشاريع الأخرى مثل مصرف غرامين . ويمكن استخدام مسؤولية الجماعة كضمانة إضافية . وينبغي أن تستفيد المرأة الريفية على قدم المساواة من عمليات إصلاح الأراضي ومخططات التوطين في الأراضي . وقد اعترف بضرورة إزالة المعوقات القانونية وغيرها من المعوقات الإجرائية التي تحول دون حصول المرأة على الأراضي وغيرها من الموارد ، لكن الأجهزة النسائية لا يمكنها إنجاز ذلك دون دعم من واضعي السياسة وقيامهم باتخاذ إجراءات في هذا الصدد . وينبغي تنظيم دورات تدريبية للمرأة الريفية تتبع أساليب تدريس جديدة وملائمة . وتم التأكيد على أهمية نقل المهارات الإدارية إلى المرأة الريفية .

٣٤ - وأوصي بأن تكون الفتيات الشابات نقطة التركيز في التغيير الهيكلي وأن يجري التأكيد على دورهن ومساهمتهن المحتملة في الحوار مع الحكومات والأجهزة الوطنية التي ينبغي أن تعكس اهتمامات الجماعات النسائية الريفية .

٣٥ - واعترف بأن نسبة الاسر المعيشية التي ترأسها نساء سواء نتيجة للترمل أو الطلاق أو هجرة الذكور ، هي نسبة مرتفعة بالفعل وإنها آخذة في الازدياد في العديد من البلدان . ومع أن حالة هؤلاء النساء تتطلب اتخاذ إجراءات محددة ، فإنه ينبغي ألا تحجب احتياجات النساء الريفيات الاخريات المثقلات بأعباء مفرطة .

هاء - دور المجتمع الدولي في تحسين حالة المرأة الريفية

٣٦ - ذكر البعض أنه يلزم أن يقوم المجتمع الدولي بمتابعة وتقييم نشيطتين لتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية فيما يتصل بتقييمها من جانب لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٠ وما بعد ذلك . وأُوصي أيضا بأن تعمل الوكالات الدولية باسلوب مرن مع الاجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية لتحسين حالة المرأة الريفية .

٣٧ - وجرى التأكيد على أن المجتمع الدولي ليس بحاجة الى عرض النهجين ، المتكامل والمنفصل لقضايا المرأة في التنمية بحيث يحجب أحدهما الآخر . إذ يلزم ايجاد مشاريع تعالج القضايا الخاصة بالمرأة على سبيل استراتيجية لسد الثغرة . وبالاضافة الى ذلك ، فان رصد البرامج المتكاملة سيظل ضروريا من أجل ضمان أنها تقوم فعلا بخدمة مصالح المرأة الريفية على نحو فعال .

٣٨ - وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة التقنية الى الحكومات فيما يتصل بالتأثير التفاضلي للأزمات وسياسات التكيف بالنسبة للجنسين . وعليه ، في هذا الصدد ، إعداد البيانات واجراء تحليل عن التأثير التفاضلي للأزمات بالنسبة للجنسين باعتبارها أداة يستخدمها واضعو السياسات في تقييمهم لأهمية دور المرأة الريفية والحاجة الى استثمارات من جانب الحكومات .

٣٩ - وتم التشديد على أنه يلزم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة التقنية من أجل إعداد احصاءات وطنية أوفى عن المرأة . وهذا أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به المرأة الريفية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وترابط هذين الدورين .

٤٠ - وختاما ، تم التأكيد على أهمية وجود منظور طويل الأجل يستند اليه المجتمع الدولي والوكالات الثنائية لدى وضع وتقييم البرامج الخاصة بالمرأة الريفية . وتم

التحقق من أنه يلزم الاهتمام بالقدرة على الاستمرار لمدى تقديم المساعدة الى المرأة الريفية . ولذلك ينبغي أن يكون التشديد ، لدى وضع البرامج وتقييمها ، على تعزيز المؤسسات للتوصل الى أثر مضاعف وتم التسليم أيضا بأن تقوية وضع المرأة الريفية قد أمر يصعب قياسه كميا ، بيد أنه يعتبر من الاهداف والاستراتيجيات الجديدة بالاهتمام ، والتي يمكن أن تؤثر في حد ذاتها على حدوث تغيير من المستوى الأسفل الى المستوى الأعلى وتدعيم هذا التغيير .

واو - القطاع الخاص

٤١ - ينبغي تشجيع استيراد وتصدير السلع بين النساء ، داخل البلدان وفيما بينها على السواء .

ثالثا - صياغة المشاريع ورصدها وتقييمها

ألف - مقدمة

٤٢ - تنطوي المشاريع المخصصة للمرأة في التنمية الريفية ، عادة ، على تقديم المساعدة للمرأة في الدور الذي تضطلع به في الانتاج الزراعي ، سواء انتاج الكفاف أو الانتاج التجاري ، وفي مجال تجهيز الأغذية أو توفير فرص توليد الدخل . ويمكن ربط هذه الانشطة بمزيد من فرص التعليم ، والإلمام بالقراءة والكتابة ، والصحة والاسكان .

٤٣ - بيد أنه يمكن تصميم المشاريع التي تعالج هذه الاهداف بطرق مختلفة . ويمكن تمييز ثلاث فئات رئيسية : العناصر الخاصة بالمرأة في المشاريع الكبيرة ، المشاريع المخصصة للمرأة فقط ، والمشاريع الرئيسية التي تشمل المرأة . وتشير التجربة الى وجود مواطن قوة ومواطن ضعف في جميع النهج . فعلى سبيل المثال ، فشل عدد كبير من المشاريع المدرّة للدخل والموجهة الى المرأة بصفة خاصة في تحقيق أهدافها لعدم إيلاء الاهتمام الكافي لاستراتيجيات الادارة والتسويق . ولم تنجح العناصر الخاصة بالمرأة في المشاريع الرئيسية في التأثير على التصميم الشامل للمشاريع .

٤٤ - ومع ذلك ، تشير المبادئ التوجيهية التالية الى جميع أنواع المشاريع . وتعالج هذه التوصيات حاجتين مختلفتين هما : اسداء المشورة الى واضعي الخطط والسياسات والمهنيين العاملين في ميدان المساعدة الانمائية بشأن أنسب الطرق لادماج

اهتمامات المرأة في تصميم المشاريع ، وتحسين الممارسات الجارية تدريجيا وبشكل متزايد .

٤٥ - وفيما يلي أهم القضايا التي تواجهها عملية تصميم وتنفيذ المشاريع التي تشمل المرأة .

باء - قضايا أساسية

التزام الجهات المانحة والحكومات بصياغة مشاريع تتسم بالحساسية بالنسبة للجنسين

٤٦ - يتعين على الحكومات والجهات المانحة أن تسلم بأهمية ادماج اهتمامات الجنسين في جميع أنشطة المشاريع والبرامج . وينبغي أن ينعكس الالتزام بأهمية معالجة احتياجات المرأة ، الوارد في خطط التنمية الوطنية ، في كل حوار يتعلق بالسياسة . وهذا أمر هام لأنه تتم صياغة المشاريع واجراء المناقشات المتعلقة باعتمادات وقيود الميزانية في هذه المرحلة . وأهم الاحتياجات الملحّة بالنسبة للمشتركين هو أن يدرب موظفو الحكومات وممثلو المانحين على التجارب مع الجنسين .

٤٧ - ونظرا لاحتمال أن تقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام في تنفيذ المشاريع التي تشترك فيها المرأة الريفية ، لما لديها من خبرة واسعة على المستوى الشعبي ، ينبغي أن تكون الحكومات مستعدة للاعتراف بدور هذه المنظمات ولتزويدها بما يلزم من دعم السوقيات والموارد البشرية .

مشاركة المجتمع المحلي

٤٨ - ينبغي بذل الجهود لضمان أن تشارك المجتمعات المحلية المقصود استفادتها من المساعدة الانمائية ، مشاركة ملائمة وكاملة ، في جميع مراحل دورة المشاريع وهي الصياغة ، والتنفيذ ، والرصد ، والتقييم . ويجب أن ينطوي ذلك على مشاورات مستمرة مع المجتمعات المحلية في كل مرحلة . وهذه التوصية لا تطبق إلا فيما ندر ، رغم تقديمها من قبل المنظمات الدولية ، والوكالات الانمائية والبلدان المانحة ، وفي البلدان المستفيدة في كثير من الاحيان . وهذا أمر له أهمية خاصة بالنسبة للمرأة التي تعتبر من القطاعات الهامشية للسكان ، وبالتالي فانها تشكل مجموعة لا يسمع صوتها عند تصميم مشاريع التنمية الريفية ، أحيانا كثيرة .

٤٩ - إن الفوائد المحققة في مجال تصميم المشاريع نتيجة لمشاركة المجتمع المحلي

معروفة جيدا . وتشمل زيادة الدقة في تقييم الاحتياجات ، ومزيد من الدعم الشعبي لأنشطة المشاريع ، ودعم أقوى للمؤسسات المحلية .

٥٠ - وتختلف أساليب مشاركة المجتمعات المحلية ، مع ذلك ، كما تختلف سهولة تطبيق هذه الأساليب ، وفقا لنوع المشروع وحجمه . ولعل مشاريع تنمية المجتمعات المحلية ذات العنصر الاستثماري الصغير ، وبعض المشاريع الكبيرة ، مثل مشاريع التدريب المنفذة على نطاق الدولة ، هي الأكثر استفادة من المشاركة المجتمعية في مجال تحديد الاحتياجات وأهداف المشاريع . بيد أنه يلزم ، عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الاستثمارية الكبيرة أو المشاريع المختلفة الأنواع ، ابتكار أساليب جديدة لمشاركة المجتمع المحلي ، بما في ذلك أشكال التمثيل التي تأذن بها المجتمعات المحلية .

قابلية الاستمرار

٥١ - من المهم أن يجري تصميم المشاريع التي تستهدف تلبية احتياجات المرأة بحيث تحقق قابلية الاستمرار . ويمكن تحديد الأهداف على النحو التالي :

(أ) يجب التشاور مع النساء أنفسهن ؛

(ب) يجب توفير الموارد الكافية لتحقيق التنفيذ الفعال للمشاريع وتأثيرها الملموس ؛

(ج) يجب وضع أطر زمنية واقعية ، تكون عادة أطول أجلا من المألوف حيث أن تحقيق النتائج قد يحتاج الى مزيد من الوقت ؛

(د) يجب مراعاة القيود المختلفة التي تواجهها المرأة ، واتاحة الفرص لها للوصول الى موارد المشاريع الرئيسية ، والتحكم فيها ؛

(هـ) يجب أن توفر الوزارات التنفيذية والتوجيهية دعما أوفى ؛

(و) يلزم القيام ، في وقت مبكر ، بانشاء وتحديد الآليات والترتيبات المؤسسية اللازمة لاستمرار المشروع بعد انسحاب الجهة المانحة ؛

(ز) يجب اعادة النظر في اعتماد مشاريع كثيرة على المرأة الريفية بوصفها عاملة متطوعة : فقد تفشل تلك المشاريع بسبب عدم كفاية الاهتمام الممنوح

للحوافز المالية والاخرى المخصصة للعاملات المتطوعات ، وعدم أيلاء الاعتبار لعبء العمل الثقيل بالفعل الذي تضطلع به العديد من المتطوعات ؛

(ح) يجب تعيين النظراء المناسبين . وقد يتسم ذلك بالصعوبة في المشاريع الريفية نظرا لغياب فرص التعليم والقيود الثقافية الموجودة ؛

(ط) يجب أن تعالج المشاريع مسألة توفير دخل مستقل للمرأة ، لا دخل تكميلي ؛

(ي) يجب أن يشمل كل مشروع برنامجا تدريبيا واقعيا .

ادماج مشاريع المرأة في خطط التنمية الوطنية

٥٢ - ينظر الى مشاريع المرأة في التنمية باعتبارها مشاريع رعاية اجتماعية وليس بوصفها مشاريع انمائية ، في كثير من الاحيان ، ولذلك فان تصميمها لا يأخذ في الاعتبار استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة ، ولا تدمج في هذه الاستراتيجيات الادماج الكامل وهذا يؤدي الى زيادة نفقات التشغيل ، ويسبب ازدواجا وتداخلا في الجهود .

التدريب

٥٣ - إن للتدريب أهمية حاسمة في ضمان ادراج اهتمامات المرأة في مشاريع التنمية الرئيسية . وينبغي أن يكون التدريب موجها الى موظفي الجهة المانحة والوكالات الدولية ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المشتركة في البرمجة وتنفيذ المشاريع ، وآليات المرأة على الصعيد الوطني . وينبغي أن يشمل مضمون التدريب منهجيات التوعية بالنسبة للجنسين ، وأن يتضمن النُهج الكفيلة بمعالجة اهتمامات المرأة ، على نحو فعال ، في مجموعة متنوعة من قطاعات التنمية .

البحوث

٥٤ - من أهم أسباب فشل المشاريع وعدم عودتها بالفائدة على المرأة حتى لو كانت هي المجموعة المستهدفة ، أن مصممي المشاريع يغفلون حقيقة الادوار المتعددة التي تضطلع بها المرأة في المناطق الريفية ، في مجال الأمن الغذائي ومسؤوليتها عن الاسرة المعيشية . وتعتبر البحوث التطبيقية المشتركة ، بما في ذلك بحوث التقييم السريع التجريبي في قضايا الجنسين ، من الامور الاساسية في التصميم الجيد للمشاريع . وقد

يتطلب ذلك مزيدا من التفكير في تطوير هذه المنهجيات في الاجل الطويل . وينبغي نشر نتائج البحوث على نطاق واسع ، لاسيما فيما يتعلق بالرصد والتقييم ، إذ أن حسن توقيت البحوث قد يساعد في اعادة توجيه المشاريع التي فشلت في بلوغ أهدافها الأصلية .

جيم - النتائج والتوصيات

٥٥ - والغرض من المبادئ التوجيهية التالية هو توفير طريقة اكثر منهجية لمعالجة اهتمامات المرأة الريفية في المشاريع الانمائية . وبناء على ذلك ، نظم ما يلي وفقا للمراحل الرئيسية في دورة المشروع ، أي التحديد ، والصياغة ، والرصد والتقييم .

تحديد المشاريع وصياغتها

٥٦ - إن أحد مجالات الاهتمام الرئيسية في مرحلة تحديد المشاريع هو اشتراك المجتمع المحلي في تحديد الأولويات والاحتياجات .

٥٧ - غير أن المجتمعات المحلية لا تكون دائما ملمة بالخيارات المتاحة . وبالتالي ، يجب مساعدتها في توضيح هذه الأولويات والاحتياجات وتحديدها . والإلمام بالثقافة واللغة والأعمال والأنشطة العادية للناس ، له أهمية حاسمة في القيام بهذه المهمة .

٥٨ - وفي كثير من الأحيان أيضا ، يقوم موظفون فنيون في مجال التنمية بتحديد المشاريع على الصعيدين الدولي والوطني . ومن الضروري في هذه الحالة مراعاة ما يلي :

(أ) أن تشمل أفرقة تحديد المشاريع اخصائيات تقنيات وخبيرات في مجال دور المرأة في التنمية . وينبغي أن يكون جميع أعضاء هذه الأفرقة على وعي باهتمامات كل من الجنسين . ولهذا الغرض ، يجب تدريب الاخصائيين الانمائيين العاملين في الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة ؛

(ب) أن تحدد اختصاصات أفرقة تحديد المشاريع بوضوح فيما يخص دور المرأة في التنمية ، وأن يُطلب إليها ممارسة هذه الاختصاصات . وينبغي أن تكون أفرقة تحديد المشاريع على صلة منتظمة بالمجموعات النسائية الممثلة في البلد .

جمع البيانات والأساليب اللازمة لذلك

٥٩ - من الشروط الأساسية لجمع البيانات أن يكون الباحث ملما بالثقافة المحلية . وينبغي أن تشمل هذه البحوث أساليب انثروبولوجية نوعية ينبغي تطبيقها مع جمع البيانات الكمية . ويفضل اتباع الاسلوب الأول نظرا لارتفاع تكاليف الدراسات الاستقصائية الاجتماعية - الاقتصادية الواسعة النطاق والانخفاض النسبي لامكانية التعويل عليها . والمعلومات النوعية ملائمة بصفة خاصة بالنسبة للمشاريع التي تشترك فيها فئات كفئة المرأة الريفية حيث لا يتوفر في الغالب إلا قدر ضئيل من البيانات الاحصائية الوطنية الملائمة .

٦٠ - ومن أجل وضع مشاريع للتنمية الريفية تراعي اهتمامات الجنسين ، يلزم توفر الأنواع التالية من البيانات التي تتيح فهم الثقافة التي صمم المشروع في إطارها :

(أ) تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية - رعاية الأطفال ، وبناء المنزل وصيانته ، وجمع الوقود وجلب المياه ، وإعداد الطعام ، والرعاية الصحية لأفراد الأسرة ، وصيانة البيئة ، وما إلى ذلك ؛

(ب) تقسيم العمل في الأنشطة الانتاجية - الأعمال الزراعية ، وتربية الحيوانات ، وإنتاج المحاصيل ، والحراجة ، والصيد ، وتجهيز الأغذية ، والتجارة ، والعمل المنزلي ، وما إلى ذلك ؛

(ج) الفترات التي تخصص يوميا على مدار السنة ، مع مراعاة التغيرات الموسمية - ما يخصص للأنشطة الانتاجية على صعيد الأسرة المعيشية من وقت وحيز وما يتعلق بها من أنماط سلوكية ومسؤوليات متكررة ؛

(د) أنماط اتخاذ القرارات داخل الأسرة المعيشية - القرارات المالية والقرارات المتعلقة بالعمل ، والقرارات المتعلقة بتعليم الأطفال ، وما إلى ذلك ؛

(هـ) مصادر ومبالغ الدخل النقدي أو العيني الناتج عن العمل الزراعي والعمل غير الزراعي ؛

(و) أنماط الانفاق على أغراض الاستهلاك والاستثمار الأسرية والشخصية ، مصنفة حسب الجنس ؛

(ز) مراقبة الدخل وإمكانية الحصول على الموارد : الأراضي ، والعمل ، ورأس المال (المعدات والائتمان) ؛ وامكانية الحصول على المعلومات بشأن الموارد المتوفرة ، بما في ذلك المساعدة التقنية والتدريب ؛

(ح) الخصائص الديمغرافية : معدلات الخصوبة والاعتلال والوفيات ومتوسط العمر المتوقع ، حيثما تكون متوفرة وحسب الاقتضاء ؛

(ط) المجالات الأخرى ، مثل مستويات المهارة عندما تكون من العوامل ذات الصلة ، والاحتياجات التدريبية والتحصيل الدراسي ؛

٦١ - وربما يكون من المستصوب استخدام خبيرات استشاريات من البلد المستفيد في مجال جمع البيانات . وعلى أي حال ، ينبغي اجراء البحوث بالتشاور الكامل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية وممثلي المجتمعات المحلية وقادتها ومؤسسات البحث .

٦٢ - ومن المهم ، لاسيما في المشاريع الكبيرة ، العناية بتعزيز قدرة المكاتب الاحصائية الوطنية على جمع بيانات مصنفة حسب الجنس في المجالات المرتبطة بأنشطة رسم السياسات والتخطيط التي تقوم بها الأجهزة الوطنية . ويجب أن تكون لهذه الأخيرة علاقات مؤسسية محددة مع المكاتب الاحصائية وأن تتوفر لديها القدرات التقنية اللازمة لإفادة تلك المكاتب بنوعية البيانات المصنفة حسب الجنس التي ينبغي جمعها .

٦٣ - وينبغي تدريب الأجهزة الوطنية على أساليب جمع البيانات وتشجيعها على إقامة روابط مؤسسية مع المكاتب الفنية للوزارات المتخصصة ، بالاضافة إلى وزارة التخطيط .

وصف المشكلة

٦٤ - يجب مراعاة البيانات والتحليلات المصنفة حسب الجنس ونتائج الخبرة السابقة لدى تحديد أهداف المشاريع . ويستلزم هذا تحديد أهداف للوفاء بالاحتياجات الاستراتيجية والعملية للمرأة ، وهذه يتعين قياسها وفقا لذلك .

٦٥ - ويجب في هذه المرحلة أن تعين المؤسسة أو الوكالة المنفذة بعناية ، كي يتم تنفيذ المشروع على الوجه المطلوب . وفي هذا الصدد ، ينبغي تفضيل الوكالات التي لديها خبرة في مجال العمل مع المرأة الريفية .

٦٦ - وفيما يخص الوكالات المنفذة ، ينبغي أن يسترشد الاختيار بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية بالاعتبارات المتعلقة بالفعالية والاستراتيجية طويلة الأجل .

٦٧ - ويجب أن يتوفر الاتساق فيما بين أهداف الوكالات المنفذة فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية لتفادي ظهور صعوبات أثناء تنفيذ المشاريع .

التنفيذ

٦٨ - ينبغي أن تشكل البحوث الجارية جزءا من تصميم المشاريع وكذلك عن تنفيذها .

٦٩ - وينبغي تنفيذ المشاريع بأسلوب مرن يتيح إعادة توجيه المشروع كلما سجل حدوث آثار سلبية غير مقصودة وهذا أمر مرجح بصفة خاصة في حالة المشاريع المتعلقة بالمرأة نظرا للجهل النسبي لواضعي المشاريع بقضايا المرأة في المناطق الريفية . وفي هذا الصدد ، ينبغي ايلاء الاهتمام لتنفيذ مشاريع يمكن فيها ، مع الابقاء على الأهداف العامة المحددة ، تغيير الأهداف المباشرة ، وبخاصة النواتج ، اثناء تنفيذ المشروع .

٧٠ - وينبغي أن تشترك المستفيدات أيضا في مرحلة تنفيذ المشروع . وستختلف طريقة مشاركتهن حسب نوع المشروع وحجمه ، ويتعين تحديدها لكل مشروع على حدة .

٧١ - وينبغي أيضا ايلاء الاهتمام لاختيار موظفي المشروع . ومن المهم أن تعطى المرأة فرصة للعمل في المشروع ، غير أن من الضروري توعية موظفي المشروع بقضايا المرأة .

٧٢ - وينبغي ايلاء الاهتمام لضمان أن تشغل المرأة مناصب رئيسية في المشروع وأن يوفر لها التدريب الملائم الذي يمكنها من القيام بعملها .

٧٣ - وحيث أن التدريب من أهم أنشطة المشاريع الموجهة إلى المرأة ، فمن الضروري تحديد الأهداف بالنسبة لهذا التدريب بحيث يمكن رصد الانجازات .

الرصد والتقييم

٧٤ - رغم أن الرصد والتقييم ينظر إليهما بوصفهما عمليتين مستقلتين ، فإن من المهم أن يكون الرصد ، بالاضافة إلى تركيزه على قياس التقدم ، مرنا بدرجة تتيح

اجراء تقييم مستمر لتقدم المشروع من عدمه نحو بلوغ اهدافه وتسمح بإدخال تغييرات عند الاقتضاء . وفي مجال زيادة المرونة اللازمة لحسن تنفيذ المشاريع الخاصة بالمرأة ، يتسم الرصد بأهمية خاصة . ومن الضروري أن يشمل الرصد بعض جوانب تحليل الأثر الاجتماعي ، أي أن يشمل في الواقع بعض جوانب عملية التقييم ، حتى يمكن إعادة توجيه المشروع في وقت مبكر إذا بدا أنه لا يحرز تقدما نحو بلوغ أهدافه .

٧٥ - وتتوقف مؤشرات الرصد على نوع المشروع . وسيكون رصد بعض المؤشرات أسهل من غيرها ، إذ أن من الأيسر رصد المؤشرات المتعلقة بمجالات مثل التغذية والصحة وأنماط العمل وتأثير التدريب على المهارات والعمالة والتحسن في نسب الحضور في المدارس . والنسبة المئوية المخصصة للمرأة من ميزانيات المشاريع وأحجام القروض والضمانات الاضافية . غير أن هناك مجالات أخرى ذات أهمية في رصد المشاريع المتعلقة بالمرأة الريفية ولكن قياسها أكثر صعوبة وتستلزم اجراء تقييم نوعي قائم على المشاركة . وهذه المجالات تشمل تغير المركز ، وتخويل السلطة ، وتنمية القدرات الكامنة ، والاعتداد بالنفس ، والاعتراف بعمل المرأة ، والتغير في المواقف ، ودرجة الارتياح العام لما تحاول العملية تحقيقه .

٧٦ - ويجب أن تنظر عمليات التقييم أيضا نظرة موضوعية إلى اشتراك المرأة في الأنشطة المقبلة للمشروع وأسباب فشل أي مشروع يعجز عن تحقيق أهدافه .

٧٧ - وينبغي نشر ما يجمع من المعلومات بأنسب طريقة ممكنة .

رابعا - قضايا وتوصيات عامة

٧٨ - ينبغي صياغة وتنفيذ مشاريع خاصة للمرأة ، ولاسيما للمرأة الريفية ، وذلك في إطار التضامن الانساني والترابط الدولي في المجالات الاقتصادية والثقافية والبيئية ، لا باعتبارها معونة من البلدان الغنية بالموارد - التي تدين بثرائها للصدف الجغرافية والتاريخية - ومن المنظمات الدولية . وينبغي أن يؤدي الدور الذي تضطلع به المرأة ، سواء في الكفاح من أجل بقائها وبقاء أسرتها أو من أجل الانعتاق من الظروف المعيشية الصعبة ، إلى تعزيز روح التضامن السخي والفعال والطوعي فيما بين النساء .

٧٩ - وحيث أن هناك حاجة إلى الالمام (من جانب مخططي ومنفذي المشاريع) بالمشاريع الناجحة المبتكرة لامكان تكرارها ، يوصى بأن تتخذ شعبة النهوض بالمرأة التابعة

لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ، بالتعاون مع الوكالات المعنية ، التدابير اللازمة لاجراء استعراض متعمق للدراسات الافرادية المقدمة في الحلقة الدراسية وإعداد تقرير موجز عن الممارسات الناجحة وتحديد أو تطوير نماذج المشاريع المستحسنة .

الحواشي

(أ) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(ب) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، بوخارست ، ١٩ - ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75/XIII.3) ، الفصل الأول .

(ج) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو ، من ١٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(د) انظر E/5857 .

(هـ) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) الجزء الأول ، الفصل الثاني .

(و) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ؛ الذي أحيل إلى الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

- - - - -